وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر– بسكرة–

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

الموضوع:

الربط في القرآن الكريم

سورة النور أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص:علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:

صبرينة ميعادي

إشراف الدكتورة:

ليلى سهل

السنة الجامعية

1436/1435هـ

2015/2014م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر– بسكرة–

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

الموضوع:

الربط في القرآن الكريم

سورة –النور– أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص:علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:

صبرينة ميعادي

إشراف الدكتورة:

ليلى سهل

السنة الجامعية

1436/1435هـ

2015/2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١١ ﴾

[المجادلة:11]

شكر وعرفان:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره. ومن منطلق قوله ﷺ: من لا يشكر النّاس، لا يشكر الله عز وجل، وقوله: إنّ أشكر الناس لله أشكرهم للناس.

فإنّني وفي هذا المقام أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى مشرفتي وأستاذتي الفاضلة **الدكتورة ليلى سهل**.التي أغنتني بإرشاداتها الصائبة، و ما بذلته من جهد ووقت في تقويم ما اعوج من هذا البحث. أسأل الله لها دوام العطاء، و الصحة .

أشكر كذلك **الأستاذة نور الهدى حسني** التي كانت خير معين، وشعلة نور أسأل الله أن يديم نورها. جزاها الله عنّي كل خير.

وفي الختام، أكرر الشكر الجزيل والتقدير لجميع من ساعدني بطريقة أو بأخرى في إنجاز هذا البحث، وأتضرع إلى الله عز وجل أن ييسر لي ولهم كل خير. ويجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا.

مقدمة

يعدّ الدرس اللغوي مجالا واسعا؛ لأنّه لا يمكن للباحث أن يحيط بكل أبوابه وقضاياه. وما تناوله علماؤنا العرب في هذا الصدد كان كفيلا بأن يرغبه بإنجاز بحث يقوم على أرضية خصبة أساسها الاستفادة أولا من هذا الزاد ومنه إلى الإفادة. ولقد كان هذا الإرث حافزا مكّننا من دراسة علاقة الترابط التي تقوم عليها الكلمات والجمل في النص، وهذا ما قادنا إلى دراسة أساليب الربط في القرآن الكريم.

ومنه كان حقا علينا دراسة القرآن الكريم بأساليبه وأدواته ومفرداته اللغوية، كي نحاول الوصول إلى معانيه الخفية، ومنه إلى أسرار اللغة العربية، على اعتبار أنّ النص القرآني هو أفصح نص عربي وأصدقه؛ لأنّ النّحو العربي نشأ لخدمة علوم القرآن الكريم والحديث الشريف. وظل يتطوّر بتطوّر العلوم الإسلامية ومناهجها، فكان خير زاد وثروة ألّمت بمفردات اللغة المتنوّعة التي تدعو إلى التّأمل وتبعث إلى البحث.

وقد قام النظام العام للّغة على مجموعة من الأنظمة الفرعية والظواهر اللغوية التي تستدعي الدراسة والبحث، ومنها نظام الربط الذي من خلاله تتم عملية الترابط بين المفردات والجمل، ومنها إلى الهدف الأساسي وهو فهم المعنى الذي أدّاه هذا الترابط.

وهذا ما دفعنا وولّد الرغبة لدينا للتوجه نحو البحوث اللّغوية والنحوية التي تركّز على لغة القرآن الكريم، وذلك خدمة لكتاب الله، كما أنّنا وجدنا قلة البحوث الخاصة والمستقلة والشّاملة لهذا الموضوع. وما كان لا يعدو أن يكون سوى إشارات مشتّتة في أبواب النّحو، باستثناء بعض الدراسات الحديثة التي تعدّ على الأصابع.

لذلك جاءت هذه الدّراسة بعنوان " **الربط في القرآن الكريم سورة النور أنموذجا**". وتجدر بنا الإشارة إلى أنّ الدراسة كانت من جانبها النحوي لا من جانبها البلاغي، وفي هذا محاولة لاكتشاف بعض الأساليب التي تندرج ضمن نظام الرّبط في السورة. ومن هنا يمكننا أن نتساءل: ما الربط؟ كيف يمكننا مناقشة التعدد المصطلحي له؟ ما العلاقة بين الربط النحوي

والربط البلاغي؟، وهل يؤديان نفس الوظيفة؟ وهل يؤدي الربط الوظيفة التي وضع من أجلها؟ وكيف يساهم الربط في تناسق الخطاب القرآني تحديدا سورة النور؟

فقسّم البحث إلى فصلين تتقدمهما مقدمة وتتلوهما خاتمة.

وقد شمل الفصل الأول الحديث عن ماهية الربط بتعاريفه اللغوية والاصطلاحية، وعلاقته بالدّرس اللّغوي، واستقصينا فيه بحث علاقته بالدرس البلاغي، وبالدرس التوليدي التحويلي على وجه الخصوص.

فيما شمل الفصل الثاني تجلّيات الربط في سورة النور، وعرضنا الرّبط بحروف العطف، والرّبط بحروف الجر، و بالاسم الموصول، و باسم الإشارة، وبالاستثناء. وأخيرا، الخاتمة واشتملت على النتائج التي انتهى إليها البحث.

فما كان لهذا البحث أن يكتمل ولا تلك الخطة أن تلتئم لولا اعتمادنا على كثير من أمّات الكتب اللّغوية والنحوية، التي نحسب أنّها قد آتت أُكلها في فصول هذا البحث وعناصره نذكر منها: تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، و تفسير روح المعاني للألوسي، وكتاب نظام الربط في النص العربي لجمعة عوض الخباص، و كتاب نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية لمصطفى حميدة.

ومن هنا تأتي أهمية البحث الذي نسعى من خلاله إلى توضيح بعض أساليب الربط لأنّها دراسة تربط بين النحو العربي وكتاب الإعجاز اللغوي القرآن الكريم.

فاقتضت طبيعة البحث علينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في تناول أساليب الربط.

ومن صعوبات البحث التي واجهتني إن كان لا بدّ من ذكرها فتمثلت في:

- قلة المصادر والمراجع التي لها صلة بهذا الموضوع إلاّ في بعض أبواب النّحو مشتتة.

وفي الختام نسأل الله أن يكتب لنا الأجر والثواب، وأن يوفّقنا لخدمة دينه والدفاع عن سنة نبيه، ونشكر كل من مدّ يد العون لنا من قريب أو من بعيد.

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتي ومشرفتي الدكتورة ليلى سهل على ما بذلته في تصحيح ما اعوج من هذا البحث.

الفصل الأول:

في ماهية الربح.

1. مفهوم الربط بين اللغة والاصطلاح

1.1 لغة

«الربطُ: ربط الدّابة، شدّها بالرباط، والمربط هو الحبل، وقطعت الدابة رباطها، ومربطها».[1]

«وربط الشيء يربِطَه ويربُطه ربطا، فهو مربوط ، والرباط ما ربط به والجمع رُبط».[2] ويقال: «ربط يربط ربطا، والرباط: الشيء الذي يربط به ».[3]

من خلال النظر في المعنى اللغوي المتعدّد لمادة(ربط)، نجد أنّ المعنى واحد لا يخرج عن الوصل وعلاقة الشيء بالآخر.فالتعريف متعدد والمعنى واحد.

1.2 اصطلاحا

بالنظر إلى المعنى المعجمي نجد أنّ هناك تقابل بينه و بين المعنى الاصطلاحي ، لكن بالرجوع إلى مؤلفات القدامى ودراستهم، فلم نجد سوى إشارة له تؤكد إدراكهم لدوره وقيمته، فنجد (سيبويه)(ت 180هـ) يتحدّث عن تعلّق الكلام بعضه ببعض فقال:«وسألت الخليل عن قوله

[1] الزمخشري، أساس البلاغة، (مادة ر، ب،، ط)تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ- 1998م ج1، ص331.

[2] ابن منظور، لسان العرب، (مادة ر، ب، ط) ،دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ -1994م، ص302.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (مادة ر، ب، ط) ،تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م، ج1، ص 90.

عزّ وجل:﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[1] فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل[2]». وهذا يعني أنّ الكلام مرتبط بالأول، فهو حديث عن الربط دون استخدام المصطلح. ويقول في موضع آخر: «سألته(أي الخليل) عن قوله: إن تأتني أنا كريم. فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل " أنا كريم" يكون كلاما مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء».[3] فنستنتج أن(سيبويه) تحدّث عن تعلّق الكلام بعضه ببعض باستخدام الفاء، ما جعله يتكلّم عن الربط تلميحا دون تصريحه بمصطلح الربط بعينه، فهو قدّم بذلك قرينة تدلُّ على ما يرادف فعل ربط.

وكما نجد مصطلح الربط عند(ابن السراج)(ت316هـ) عرّفه وقصد به مجموعة من الأدوات التي تربط بين المفردات بعضها ببعض، وبين الجمل بعضها ببعض من ناحية أخرى، مثل حروف العطف وأدوات الشرط فقال: «واعلم أنّ الحرف لا يخلُ من ثمانية مواضع: إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسما باسم: جاءني

[1] الروم ،الآية: 36.

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت)، ج1، ص 63- 64.

[3] المصدر نفسه، ص 64.

زيد وعمرو، أو فعلا بفعل أو فعلا باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدا»[1].

هنا(ابن السراج) اكتفى بتقديم أدوات تدلُّ على الربط تماما، مثل ما فعل معاصروه وسابقوه، تماما كما فعل (سيبويه) عندما اكتفى بحدّه للاسم بالتمثيل له.عندما قال:«الاسم: رجل وفرس وحائط».[2]

و لم يخفَ عن (ابن جني)(ت392 هـــ) أن يشيرَ هو الآخر لهذا المصطلح، فقد أطلق لفظ الرابط على الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وإذا الفجائية النائبة عنها. وسمّى الربط بحرف الاتباع، وقال: «إنّما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به. فالجملة في نحو قولك: إن تحسنْ إليَ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره»[3] وذكر عن الفاء الرابطة فقال: «لأن الفاء حكمها أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها»[4] وكذلك ذكر أن إذا الفجائية تأتي للإتباع كما تأتي الفاء[5].

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1985، ج1، ص42.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1985، ج1، ص253.

[4] المصدر نفسه، ج1، ص 254.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص 261.

وقد أشار (الزمخشري)(ت 538هـ) إلى الربط بشكل واضح في حديثه عن جواب لو ولولا. فقال: «ولام جواب لو ولولا، نحو قوله تعالى:﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [1]، وقوله تعالى:﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾ ﴾[2] .ودخولها لأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى»[3].

بينما (ابن هشام الأنصاري)(ت761هـ) خصّص مبحثين عن الربط ودرس الروابط، فتحدّث في الأول عن روابط الجملة بما هي خبر عنه، وهي:« الضمير وهو الأصل، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، وإعادته بمعناه، وعموم يشمل المبتدأ، وغيرها إلى أن يعدها عشرة. وتحدّث في الثاني عن الأشياء التي تحتاج إلى ضمير الربط، فذكر الجملة المخبر بها، والجملة الموصوف بها، والجملة الموصول بها، والجملة الواقعة حالا، والجملة المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه وفي بدل البعض والاشتمال، وغيرها، إلى أن ينتهي إلى أحد عشر شيئا».[4]

نجد (ابن هشام) من خلال تخصيصه لهذين المبحثين قد حدّد في الأول أدوات الربط، وفي الثاني حدّد مواضع الربط.

---

[1] الأنبياء، الآية: 22.

[2] النساء، الآية: 83 .

[3] الزمخشري، المفصل في علم اللغة، تعليق: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص390.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1411هـ-1991م، ج2، ص 573- 586.

وبالرجوع إلى كتب البلاغيين نجد ورود المصطلح تصريحا و تلميحا في باب الفصل والوصل.من بينهم(عبد القاهر الجرجاني)، فنجده تحدّث عنه قائلا في حديثه عن الفروق في الحال: «وإذا قلت جاءني وغلامه يسعى بين يديه»و: « رأيت زيدا وسيفه على كتفه» كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية. ثم استأنفت خبرا، وابتدأت إثباتا ثانيا لسعي الغلام بين يديه. ولكون السّيف على كتفه، ولما كان المعنى على استئناف الإثبات، احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو، كما جيء بها في قولك: «زيد منطلق وعمرو ذاهب»، و«العلم حسن والجهل قبيح»، وتسميتنا لها واو الحال، لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة.»[1]

كما أشار (القزويني)(ت439هـ) أيضا إلى الربط بصفة مباشرة في باب قوله عن واو الحال، والضمير الذي يكون مع الحال حيث قال: « (...) فثبت أنّ أصلها أن تكون بغير واو، لكن خولف الأصل فيها إذا كانت جملة لأنها بالنظر إليها من حيث هي جمل مستقلة بالإفادة فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالا عنه، وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط(...)»[2]

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3، 1992،ص 214.

[2] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص 168.

فبالنظر إلى ما تعرّض إليه القدماء من خلال تناولهم للربط تلميحا أو تصريحا، فإن الربط لا يتجاوز أن يكون علاقة نحوية تقوم على تلاحم بين أجزاء الجملة الواحدة أو بين جملة وأخرى يقوم بواسطة لفظية أو بدونها.

و لم يكن بعض الدّارسين المحدثين ليتجاوزوا أحد أهم القرائن التي تقوم عليها الجملة العربية وهي قرينة "الربط"، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

نجد (تمام حسان) في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" قد صرف النّظر إلى الربط على أنّه أحد القرائن اللفظية الثمانية التي تتكوّن منها الجملة العربية فنجده معبّرا عنه بقوله: «يعتبر الربط قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر، والمعروف أن الربط ينبغي أن يّتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه... وغيرها. ويتم الربط بالضمير العائد الذي يبدو فيه المطابقة. كما يفهم فيه الربط، أو بالحرف، أو إعادة المعنى، أو اسم الإشارة، أو أل، أو دخول أحد المترابطين على عموم آخر.»[1] فهنا إشارة كذلك إلى أداوت الربط.

يتبين لنا أنّ (تمام حسّان) هنا يتحدّث عن الربط في اللغة العربية بصفة عامة. في حين نجد باحثاً آخر وهو (مصطفى حميدة) يحدّد مفهوم الربط بقوله: «إن الربط هو اصطناع علاقة

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص213.

سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة»[1] فقد أوضح من خلال تعريفه أن العلاقة النحوية تقوم على أداة. فإذا كان (حميدة) قيّد العلاقة بالأداة، فإنّنا نجد (جمعة عوض الخباص) لم يشأ تقييد هذه العلاقة فاعتبرها بقوله أنها:«علاقة نحوية بين أجزاء الجملة أو بين الجمل، وهذه العلاقة تكون بواسطة لفظية وبدون واسطة لفظية»[2].كما اعتبر الدكتور (حسام البهنساوي) الربط وسيلة من وسائل الاتصال من خلال قوله: «يعد الربط وسيلة لفظية هامة من وسائل الاتصال بين مكونات التراكيب اللغوية»[3].

ومنه نستنتج أنّ الربط هو الوصل وعلاقة الشيء بالآخر. ولقد تناوله مجموعة من الباحثين قدماء كانوا أم محدثين. ولا يعدو أن يكون الربط هو تعلق الكلام بعضه ببعض بواسطة مجموعة من الأدوات والحروف.

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية للنشر، لونجمان، مصر، ط1، 1997، ص143.

[2] جمعة عوض الخباص، نظام الربط في النص العربي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، ط1، 1428هـ- 2008م، ص 20.

[3] حسام البهنساوي،قواعد الربط وأنظمته في العربية و نظريات الربط اللغوية الحديثة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص9.

2 الربط بين القدامى والمحدثين

2.1 مواضع الربط عند القدامى

تنطوي مواضع الربط عند العلماء العرب تحت ما يسمّى بالربط بالضمير حيث يقول (مصطفى حميدة):« أعني بالضمير هنا الضمير البارز. أما الضمير المستتر فقد سبق أن أوضحت أنّه قرينة معنوية تستنبط بالعقل ولا يشير إليها الربط».[1] وعلى الرغم من المعالجات للعلماء العرب القدامى، في إطار ما قدموه، وفي حدود ما تسمح به الدراسات العلمية المنهجية الدقيقة في زمانهم، فقد جاء تحديدهم لأدوات الربط، وذكرهم الضمير وما يجري مجراه، كالعائد وضمير الفصل وضمير الشأن وضمير الإشارة ونحوها.[2]

أما الضمير البارز فتستخدمه العربية رابطا في المواضع الآتية:

2.1.1 الخبر الجملة

أشار النحاة إلى أنّ الخبر الجملة إذا كان نفس المبتدأ في المعنى لا يحتاج إلى رابط، نحو: «أفضل ما قلته أنا والنبيون قبلي: لا إله إلا الله»[3] أما إذا كانت الجملة مخالفة للمبتدأ في المعنى فإنّها تحتاج إلى ضمير عائد عليه، مطابق له، ليربطها به، نحو: زيد قام غلامه، وهذا يوافق ما

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 196.

[2] ينظر: حسام البهنساوي، قواعد الربط وأنظمته في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة، ص 22.

[3] مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في الجملة العربية، ص 197.

أذهب إليه.[1] وفي هذا السياق نرى أن الجملة في الحالة الأولى لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ لأنّ الخبر مرتبط بالمبتدأ من خلال علاقة الارتباط التي تربط الشيء بنفسه، في حين أن الثانية لا تحمل معنى إلاّ من خلال رابط عائد، نستطيع من خلاله الوصول إلى المعنى لأمن لبس الانفصال، فلجأت العربية إلى الربط بالضمير العائد البارز على المبتدأ.

وذكر(المبرد)(ت 285هـ): « أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء في المعنى، نحو: زيد أخوك. أو يكون الخبر غير الأول فيكون فيه ذكر. فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال، ونظير ذلك: زيد يذهب غلامه، وزيد أبوه قائم ،وزيد قام عمرو إليه. ولو قلت: زيد قام عمرو لم يجز، لأنك ذكرت اسما و لم تخبر عنه بشيء. وإنما أخبرت عن غيره». [2]

ووظيفة الربط بالضمير هنا قائمة على إعادة الذكر، فالبنية المضمرة هي: قام غلام زيد، فلما أراد المتكلم تقديم" زيد" وجعله مخبرا عنه للعناية به، كان حتما عليه أن يعيد ذكر" زيد" في الخبر، و إلا انفصل الخبر عن المبتدأ، فتكون بنية الجملة: زيد قام غلام زيد. ولما كانت هذه البنية غامضة من حيث يأتيها اللّبس في أنّ زيدا الثاني غير زيد الأول، ولّما كانت العربية تسعى إلى الإيجاز ما وجدت إليه سبيلا، أضمرت زيدا وجعلت الضمير البارز رابطا.[3]

---

[1] السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1418هـ -1998، ج1، ص 316.

[2] المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ - 1979م، ج4، ص 127-128.

[3] ينظر:مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في الجملة العربية، ص 197.

2.1.2 النعت الجملة

حيث تحتاج جملة النّعت إلى ضمير، سواء أكان ظاهرا أو مستترا، فالعلاقة بين النعت المفرد والمنعوت علاقة ارتباط وثيقة، فهي في غنى عن رابط لفظيٍ، ولكن النعت الجملة في حاجة إلى ضمير مستتر يغنيها عن اصطناع الربط، ويقال هذا عن جمل الخبر والصلة والحال.[1]

وقد عدّ (ابن هشام) الجملة الموصوف بها من الجمل التي تحتاج رابطا. فقال عنها:« ولا يربطها إلا الضمير، إمّا مذكورا(...) أو مقدرا»[2] كما ذكر(سيبويه) عن جملة الصفة فقال:«(...) وذلك قولك: أزيد أنت رجل تضربه، وأكل يوم ثوب تلبسه، فإذا كان وصفا ،فأحسنه أن يكون فيه هاء».[3] والضمير الذي يربط جملة الصفة بالموصوف يكون مذكورا أو مقدرا.وفي محل رفع أو نصب أو جر.

2.1.3 جملة الحال

ونصّ (ابن هشام) على ربط الجملة الواقعة حالا بصاحب الحال فقال عنها: «ورابطها إمّا الواو والضمير(...)، أو(الواو) فقط(...)، أو الضمير فقط(...) وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير(...) أو الواو».[4]

---

[1] مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط ، ص197- 198.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 653.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 128.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص 471- 656.

2.1.4 جملة الصلة

إذ لابدّ على جملة الصلة أن تشتمل على ضمير يعود على اسم الموصول. وجملة الصلة تتبع الاسم الموصول، وهي توضّحه. فقد ذكر (المبرد):« أنّ الصلة موضّحة للاسم، فذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنك لو قلت جاءني الذي، أو مررت بالذي لم يدلّك ذلك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام، أو مررت بالذي من حاله كذا وكذا».[1] وذكر(المبرد) في موضع آخر فقال:« ولو قلت: قام الذي ضربت هند أباها، لم يجز؛ لأنّ (الذي) لا يكون اسما إلا بصلة، ولا تكون صلته إلا كلاما مستغنيا،نحو الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، والظرف مع ما فيه، نحو في الدار زيد، ولا تكون هذه الجمل صلة إلا و فيها ما يرجع إليه من ذكره، فلو قلت: ضربني الذي أكرمت هند أباها عنده، أو في داره لصلح لما رددت إليه من ذكره(...) وكذلك"بلغني ما صنعت"، لأن هاهنا هاء محذوفة، والمعنى« ما صنعت(...)».[2]

[1] المبرد، المقتضب، ج1، ص197.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص197.

ونصّ (ابن هشام) على ذكر الربط بالضمير في جملة الصلة فقال عنها: ولا يربطها غالبا إلاّ الضمير، إمّا مذكورا نحو:﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ ۝٣﴾ [1] ونحو:﴿ وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ ۝٣٥ ﴾ [2] (...)وإمّا مقدّرا نحو:﴿ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ ۝٦٩ ﴾ [3](...)».[4]

2.1.5 ضمير الفصل

يقوم ضمير الفصل بمهمة أمن اللّبس في حالة الارتباط بين الجملة الخبرية والوصفية؛ لذلك العربية لجأت إلى الربط بين الاسمين بضمير الفصل كي يزول احتمال فهم علاقة الوصفية، فتظهر علاقة الإسناد واضحة.[5] فضمير الفصل هنا يلعب الدور المكمل للعلاقة الإسنادية.

2.1.6 الربط باسم الإشارة

حيث يقوم اسم الإشارة بالربط بين المسند إليه(المبتدأ) والمسند(الخبر)،[6] أو ما أصله مبتدأ على مذهب معظم النحاة، ويرونه كثير الوقوع في الكلام، ولاسيما في القرآن الكريم، ولكن

---

[1] البقرة، الآية: 3.

[2] يس، الآية: 35.

[3] مريم، الآية: 69.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص 654- 655.

[5] مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في الجملة العربية، ص 199.

[6] ينظر:حسام البهنساوي، قواعد الربط في العربية، ص28

وقوع الربط بالضمير في جملة الخبر أكثر منه. والصحيح أن تكون الإشارة إشارة بعيد، نحو: (أولئك)و (ذلك)، والأولى أكثر من غيرها في الاستعمال[1].

2.1.7 الاشتغال

ويمثّله الضمير العائد الذي يربط المشغول عنه بالمشغول إليه ويكمن أن نسوق لذلك مثال: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ۝١﴾ [2] فـــ(الهاء) هنا هو الضمير العائد الذي يربط المشغول به أنزلناها وفرضناها بالمشغول عنه "سورة " فالضمير هنا- الهاء- يربط الجملتين بالاسم المنصوب المقدم.

2.2 مواضع الربط في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

لعلّ المعالجة التي قدّمها (تمام حسان) في كتابه القيّم "اللغة العربية معناها ومبناها " تعدّ هي المعالجة الرائدة، التي وظفت قرينة الربط، باعتبارها قرينة لفظية على اتصال المترابطين أحدها بالآخر، وأنها تتضافر مع بقية القرائن اللّفظية الأخرى وكذا القرائن المعنوية، فيما سمّاه: (تضافر القرائن) حيث يتمكّن الباحثون من خلال الإفادة من تضافر هذه القرائن، في تحليل التراكيب العربية تحليلا علميا ومنهجيا دقيقا، ويذكر (تمام حسان) قيمة الربط وأهميته: «حيث إنّ الجملة العربية قد تطول أحيانا، وقد يعطف عليها مثلها أو أمثالها، فيكون بين أوّل الكلام وآخره شقة بعيدة، لا تعي الذاكرة معها ما الذي ينتمي إلى هذا، وما الذي ينتمي إلى ذلك، وهكذا تنفك

[1] زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص75.

[2] النور، الآية: 1

أواصر الكلام. ويدخل المعنى في غيابات الغموض، أو في متاهات اللبس، وكلا من الغموض واللبس آفة من آفات الاتصال والتفاهم»[1].

ولو نظرنا إلى علاقة الربط نجد أن وظيفتها إنعاش الذاكرة لاستيعاب مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية، التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية، والأصل في الربط أن يكون بإعادة اللّفظ لأنّها أدعى للتذكير وأقوى ضمانا للوصول إليه.[2]

3 علاقة الربط بالدرس اللغوي

3.1 بين الربط والعطف: (الدرس النحوي)

لو نظرنا إلى العلاقة بين العطف والربط من علاقة الفرد بجنسه، فالعطف نوع من الربط، والعطف يتميز بأمرين:

- يتم الربط بين المتعاطفين بالأداة فحسب.
- قد يترتب على العطف التشريك في الحكم الإعرابي، وهذا مقصور على الحالة التي يكون فيها العطف بين تركيبين غير مستقلين.

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1413هـ -1993م، ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص 109.

والمراد بالتشريك في هذه الحالة أمران:

الأول: أن يكون الثاني وهو تابعا للأول وهو المعطوف عليه في إعرابه، وفي ذلك يقول(ابن يعيش):« وسمّى هذا القبيل عطفا؛ لأنّ الثاني محمول على الأول في إعرابه، وهو من التوابع، فالأول المتبوع وهو المعطوف عليه والثاني التابع المعطوف».[1]

الثاني: أن يشرك الثاني الأول في المعنى، وليس ذلك لازما مع كل الأدوات،[2] وقد جمع (الأزهري)(**ت905هـ**) بين الأمرين في تقسيم واحد فقال:« وأحرف العطف نوعان: أحدهما: ما يقتضي التشريك في اللفظ بوجوه الإعراب، وفي المعنى إمّا مطلقا من غير قيد، وهو أربعة (الواو)، و(الفاء)، و(ثمّ)، و(حتى)، وإمّا مقيدا بقيد وهو اثنان (أو)، و(أم) فشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ألاّ يقتضيا إضرابا. والثاني: ما يقتضي التشريك في اللّفظ دون المعنى، إمّا لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عمّا قبله، وهو(بل) عند الجميع، و (لكن) عند (سيبويه) و موافقيه، وإمّا لكونه بالعكس، وهو ينفى عمّا بعده ما ثبت لما قبله وهو(لا) عند النحاة جميعا».[3] أمّا إذا كان العطف بين تركيبين مستقلين فالمراد بالعطف مجرد الربط. يشرح (ابن يعيش) ما يريده من عطف الجملة على الجملة. وهو ما يقصد بعطف التركيب المستقل

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422- 2001، ص 88.

[2] محمد حسن عبد العزيز، الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2003، ص133.

[3] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ -2000م، ص153-154.

على التركيب المستقل بقوله: «والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأنّه ذكر الأول كالغلط، كما تقول في بدل: جاءني زيد عمرو، ومررت برجل ثوب، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ليصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا».[1]

وفي ذلك يقول(المالقي)(ت 1248هـ): «فإن عطفت الواو جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى ولكن في الكلام خاصة، ليعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد[2]».

3.2 الفصل والوصل: (في الدرس البلاغي)

يجدر بنا الإشارة إلى أنّ أغلب البلاغيين قدموا ذكر الفصل على الوصل، وذلك لأنّ الفصل مردّه إلى عدم العطف على عكس الوصل فمرجعه العطف.

عندما سعى علماء البلاغة إلى تحديد مدلول لفظتي(الفصل والوصل) اصطلاحا، تأثّروا إلى حدّ بعيد بما أدى به أصحاب المعجمات من معانٍ لغوية لهاتين اللفظتين، ويتجلى تأثّرهم هذا في توافق تعريفاتهم لهما في خطوطها العامة، وإن اختلفت طرائق تعبيرهم تبعا لتباين اختصاصهم

[1] ابن بعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج6، ص90.

[2] المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق،سوريا، 1975، ج2، ص415.

ونظرهم إلى هذا الموضوع من التخصيص والتعميم، والتوسّع في الباب والتضييق فيه، أو اختلاف فهمهم لبعض المصطلحات الواردة فيه.[1]

فإذا أمعنّا النّظر نجد أنّ (السكاكي)(ت626هـ) أوّل من حاول جاهدا وضع التعريف الاصطلاحي معبرّا عنه بقوله:« ومدار الفصل والوصل هو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات».[2] وكأنّه أراد أن يقول: أنّ الفصل هو ترك العطف والوصل هو ذكره، وذلك ردّا عن قوله:« اعلم أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل كنحو أن تذكر معطوفا بعضها على بعض تارة، ومتروكا العطف بينها تارة أخرى، هو الاصل في هذا الفن»[3]

نلاحظ أنّه لم يخصص العطف على الجمل فحسب، بل تعداه إلى عطف المفرد على المفرد.

فمن خلال المصطلحين المشهورين عند البلاغيين – الفصل والوصل- يمكن أن يشار هنا إلى ملاحظتين:

الأولى: أن ما يعني البلاغيين في المقام الأول هو بيان أوجه الفصل والوصل، وتقرير أيّهما أوفق للمقام، ولذلك جعل عندهم حدّا للبلاغة فقالوا:«البلاغة معرفة الفصل والوصل».[4]

---

[1] ينظر: شكر محمود عبد الله، الفصل والوصل في القرآن الكريم، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص23.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ - 1987م، ص249.

[3] المصدر نفسه، ص249.

[4] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 222.

وفي هذا الخصوص يذكر بأن اللّغة البليغة ليست هي هدف الدارسة وحدها، فالمستوى المقصود بالدراسة هو اللغة الصحيحة بليغة أو غير بليغة. وما يوضّح الفرق بين الهدفين أن علماء البلاغة يشترطون المشاكلة بين الجملتين المعطوفتين، وليس ذلك شرطا حتى يتحقق العطف النحوي، يقول (عبد القاهر الجرجاني):«لو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خُلفا، لأنّه لا مشاكلة، ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنّما الواجب أن يقال: زيد كاتب وعمرو شاعر، وزيد طويل القامة وعمرو قصير».[1]

والثانية: يقسّم علماء البلاغة الجمل المعطوف بعضها على بعض إلى ضربين: أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كان كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب، حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريا مجرى عطف المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهرا والإشراك بها في الحكم موجودا، فإذا قلت: مررت برجل خُلُقه حسن وخَلقه قبيح، كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى وذلك الحكم كونها في موضوع جر بأنها صفة للنكرة. والضرب الثاني: أن تعطف على الجملة العارية من الإعراب جملة أخرى كقولك:« زيد قائم وعمرو قاعد(...) لا سبيل لنا أن ندعي أنّ الواو أشركت الثانية في الإعراب قد وجب الأولى بوجه من الوجوه».[2]

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ،ص 225.

[2] المصدر نفسه، ص 223.

والتقسيم السابق هو أيضا ما جرى عليه عرف النحاة، فـــ(ابن هشام) يتحدث عن النّوع الأول فيما يسمّيه الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ويتحدّث عن النوع الثاني فيما يسمّيه الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.[1]

فهنا يكمن أن نعبّر على الجمل التي لها محل من الإعراب، هي الجمل التي باستطاعتنا أن نؤولها على عكس الجمل التي لا نستطيع تأويلها فهي الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

ويعتبر الوصل(الربط) من التوابع التي تسهم في تحقيق التماسك النصي، وذلك ما لم يغفل عليه القدماء من البلاغيين خاصة في تحقيق ذلك التماسك بين أجزاء النص فأداة العطف عند(القاهر الجرجاني) من الروابط التي لا غنى عنها في وصل الجمل بعضها ببعض، وقد فرّق بين (الواو) دون غيرها من حروف العطف، وذلك لأنّ تلك تفيد مع الإشراك معاني مثل: أنّ (الفاء) توجب الترتيب من غير تراخ، (وثمّ) التّي توجب الترتيب مع التراخي، و (أو) التي تفيد التخيير، و(لكن)، و(بل) وكل منها تفيد مع الاستدراك والاضطراب، لكن (الواو) التي وظيفتها إشراك ما بعدها من الكلم في حكم ما قبلها بها.

وبالتالي تتحدد خاصية الوصل في تحديد الكيفيات التي يتم بها ترابط أجزاء النص اللاحقة بأجزائه السابقة، ولهذا تلجأ العربية إلى الربط بواسطة لفظية حين تخشى اللّبس في فهم الانفصال بين معنيين، أو في فهم الارتباط بينهما. والواسطة اللفظية إمّا أن تكون ضميرا

[1] ينظر: محمد حسن عبد العزيز، الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة، ص135.

منفصلا وإمّا متصلا، وما يجري مجراه من العناصر الإشارية كالاسم الموصول واسم الإشارة، وإمّا تكون أداة من أدوات الربط، وليس الربط بالضمير كالربط بالأداة ووظيفة الربط بالضمير ناشئة .بمّا سبق الضمير من إعادة الذكر وفي هذا تعليق وائتلاف وربط.[1]

3.3 البنية السطحية ونظرية الربط:(الدرس التوليدي التحويلي)

لاريب في أنّ المدرسة التوليدية التحويلية تعدّ من أبرز المدارس اللّغوية التي أولت اهتماما كبيرا بدور نظرية الربط وأهميته، على مستوى البنية السطحية، وبخاصة في أطوار مراحلها الأخيرة، حيث تركّز الاهتمام لدى علماء هذه المدرسة ورائدها:(تشومسكي N.chomsky) على تفسير الملكة اللّغوية عند الإنسان، وأنّ هذا الهدف جعلهم يتخطون مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير، والانتقال من مجرد تحليل اللغة المجسدة خارجيا، إلى الاهتمام الأشمل والأعم، المتمثل في بناء القواعد (الكلية Universal grammar)، ووضع الآليات والأسس العامة، التي تدعم هذا الهدف الكبير.[2]

ومن هنا يمكن توضيح أهمية البنية السطحية في تدعيم نظرية الربط. حيث يؤكّد تشومسكي:«ثمة اقتراحات مبسطة بأنّ علاقات الدلالة المتشابهة، التي كانت قد نوقشت أيضا

[1] ليلى سهل، الخطاب الشعري من منظور اللسانيات النصية ديوان "أغاني الحياة"لأبي القاسم الشابي أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية ،بسكرة، الجزائر، 1432هـ - 1433، 2011-2012م، ص268.

[2] ينظر:حسام البهنساوي، قواعد الربط وأنظمته في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة، ص39.

في القواعد التقليدية، تربط عبارات أفعال بعبارات أسماء. السؤال المثير هو: كيف نتمم هذه الحالة النحوية في النظرية اللغوية؟ وليس لاستبدال الحالة النحوية، من أجل النظرية اللغوية.

نعم، السؤال عن استكمالها، سيظل مفتوحا، يستطيع أحد أن يرفض ما يقال حول ذلك، من وجهة نظري(...) ولو أنّني لم أفهمه بدقة، لكن لو يفكر أحد في" الحالة النحوية" كشيء آخر غير موجود، أكثر من النّظرية التي تضم العلاقات التقليدية للدلالة في شكل معين بدون أي تخمين محددا تحديدا دقيقا، كتطبيقها أو انضمامها إلى قاعدة توليدية(...)».[1]

لقد أثبتت البحوث والدراسات التي نهض بها علماء هذه المدرسة (التشومسكيون) كما أطلقها عليهم مترجم كتاب اللغة والمسؤولية (حسام البهنساوي)، في أطوارها الأخيرة أنّ الأبنية العميقة لم تعد هي المخوّلة بالتفسير الدلالي يكون مباشرة من خلال البنية السطحية[2].

كانت الدراسات والتعديلات التي تمّت في الأطوار الأخيرة للنظرية، محاولات لتخفيض تدريجي من عمليات التفسير الدلالي لفكرة التركيب العميق، حيث قام العلماء بتطبيق قواعد أخرى مفسّرة تكفي لإدراك الجمل ومعانيها على مستوى التركيب السطحي.[3]

---

[1] نعوم تشومسكي، اللغة والمسؤولية، ترجمة حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط2، 2005، ص300.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص293.

[3] ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 1985، ص 167- 169.

ومنه ، فإنّ افتراض الأبنية السطحية، التي تتضمّن الآثار، تمكّننا من تقديم التأويل الدلالي بطريقة واضحة ومعقولة، وذلك باستخدام العلاقات الكائنة بين المتغيرات والروابط واستخدام الوظائف النحوية المرحلة عن صور تمثيلها الخاصة بالأبنية العميقة. وذلك تؤكّده شواهد جواهر متنوّعة فرضية أنّ المقولات الفارغة، تظهر حقا في صور التمثيل في مستويات تركيبية متنوّعة.[1]

3.3.1 وظيفة الربط ومكانته بين القرائن اللفظية

لعلّ من المسلّمات أنّ الغاية التي تسعى إليها اللّغة هي وضوح المعنى وأمن اللّبس، ومن أسّس نظرية" التعليق" في أنّ الجملة معنى كامن في وعاء من الألفاظ، وأنّ المعنى هو سيّد اللفظ؛ فاللّفظ لا يخرج عن كونه خادما للمعنى، أو هو مجرد وسيلة اتفق عليها أفراد الجماعة اللّغوية للوصول إلى غايتهم من اللّغة، وهي وضوح المعنى وأمن اللّبس[2].

ويبدو(لمصطفى حميدة) أنّ فلسفة بناء الجملة تكمن في إبراز العلاقات السياقية بين المعاني الوظيفية الجزئية لمكوّنات الجملة، وما دامت تلك العلاقات تنشأ بين المعاني فهي علاقات معنوية. فالجملة تركيب يحفل بالتفاعل بين المعاني الجزئية، وغاية هذا التفاعل تكوين معنى دلالي

[1] ينظر: حسام البهنساوي، قواعد الربط وأنظمته في العربية، ص43.

[2] مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط، ص 156.

واحد تفيده الجملة، ويجري التفاعل داخل الجملة، وبين الجمل من خلال ثلاثة أنظمة هي الارتباط والربط والانفصال.[1]

إذا كان المعنى الدلالي هو الهدف الذي نرجوه من كل جملة، فإنّ اللفظ هو السبيل إلى ذلك والمعين في تحقيق هذا الهدف. فقد ذهب (تمام حسان) في هذا الصدد إلى أنّ اللّغة تلجأ إلى قرائن وعددها ثمانية قرائن. وكان الربط إحدى هاته القرائن. وأدوات الربط والضمائر هي الوسيلة اللفظية التي تقوم عليها هاته القرينة- الربط-.

فتحديد (تمام حسان) للقرائن جاء على النحو الآتي:

- قرينتان صوتيتان: العلامة الإعرابية- النغمة.
- أربع قرائن صرفية: البنية الصرفية- المطابقة- الربط- الأداة.
- قرينتان تركيبيتان: التضام- الرتبة المحفوظة.

لكن (مصطفى حميدة) اعترض على هذا التقسيم وعدّ الربط قرينة تركيبية لا صرفية على أن تدخل أدوات الربط تحت طياته، وتكون بهذا الأداة التي ذكرها (تمام حسان) قرينة لفظية تقتصر على الأدوات لغير الربط: كأدوات الاستفهام والنفي، وتعد تلك الأدوات قرينة تركيبية أيضا لا صرفية. وعلى هذا تصبح القرائن اللّفظية كما عدّها (مصطفى حميدة) سبعة قرائن:

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص157.

- قرينتان صوتيتان: العلامة الإعرابية- النغمة.
- قرينتان صرفيتان: البنية الصرفية- المطابقة.
- ثلاث قرائن تركيبية: الرتبة المحفوظة- الربط(وتدخل تحته كل أداة رابطة)- الأداة (وتدخل تحته كل أداة غير رابطة). [1]

يمكن القول أن الربط النحوي والربط البلاغي يلتقيان في باب الوصل من حيث البلاغة، والعطف من حيث النحو. فالوصل مردّه إلى العطف. ومنّه الوصل بلغة النحو، وهو العطف بحروفه.

4 أنواع الربط والحاجة إليه

4.1 أنواع الربط ووسائل كل نوع

لم يكن الربط ليُختصر على نوع دون آخر. فنجد العلماء قسّموه إلى قسمين:

4.1.1 الربط المعنوي: فيكون بوسائل نذكرها كالآتي:

أ- الإسناد:

إنّ المسند والمسند إليه هما العنصران الأساسيان لبناء أي جملة بسيطة، ولا يتكوّن كلام أو جملة بواحد منهما. وإن وجد ما ظاهره أحدهما من دون الآخر فهو محمول على الإضمار

[1] ينظر: مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط، ص 158، وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

أو الحذف لغرض يقتضيه سياق الكلام، «لأنّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة، ولابد له من طرفين، مسند ومسند إليه».[1] فالمسند محكوم به، والمسند إليه محكوم عليه، وكل واحد منهما يطلب الآخر ولا يستغني عنه.[2]

إنّ الإسناد أعمّ من الإخبار، فهو يطلق على الخبر وغيره، فالأفعال في الأمر والنّهي والاستفهام يصحّ إطلاق عليها لا الأخبار،« أي إن كل خبر مسند، وليس كل مسند خبرا، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى. ألا ترى أن معنى قولنا: (قم)، أطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي(...)».[3]

ب- كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى:

نسوق لذلك أمثلة:(أفضلُ القولِ لا إله إلا اللهُ) و(نطقي اللهُ حسبي وكفَى)، و(قولي الحمد للهِ)، فكل واحدة من جمل الأخبار:(لا إله إلا الله)،(الله حسبي وكفى)،(الحمد لله)، هي نفس المبتدأ في المعنى، فارتبطت به معنويا، أي أنها لا تحتاج إلى رابط لفظي، لأن اتحادها مع المبتدأ أقوى من أي رابط آخر.[4]

---

[1] رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت)، ج1، ص8.

[2] ينظر: زغير عدل، بحوث نحوية، ص 24.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل،ج1، ص20.

[4] ينظر:زغير عدل، بحوث نحوية، ص60.

ج- عموم يشمل المبتدأ:

لو نظرنا إلى جملة: (زيدٌ نعمَ الرجل) لوجدنا الاسم الممدوح تقدّم، فيكون إعرابه: مبتدأ مرفوع، وخبره جملة من فعل وفاعل(نعم الرجل).

في مسألة (نعم وبئس) قولان:

حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ(نعم، وبئس) اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان لايتصرفان.[1]

فكان اختلاف النّحاة هاهنا في تعيين الرابط لهذه الجملة بالمبتدأ، وكان حصر آرائهم في ثلاثة مذاهب: فكان **الأول**: مذهب الجمهور، فينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعا لـــ: نعم (إمّا) بدلا أو عطف بيان، و(نعم) اسم يراد به الممدوح، فكأنّك قلت: الممدوح الرجل زيد.

و**الثاني**: أنها للعهدية، وهنا نحى القائلون بالعهد إلى قولين:

1- أنّها لمعهود ذهني، فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول: اشترِ اللّحم، ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم.[2]

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، (د.ت)، ص 86.

[2] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص78.

2-أنّها للعهد في الشخص الممدوح، كأنّك قلت: زيد نعم هو، نحو:﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ ۖ ﴾[1] و ﴿بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ ﴾[2]

والثالث: مذهب بعضهم، وعليه أنّ جملة الخبر تحتاج إلى ضمير رابط، ولم يغن عندهم عموم الفاعل عن الضمير، ولا كونه معهودا وقصد مدحه، فيقدرون: زيد هو نعم الرجل، وهذا المذهب ضعيف أيضا عند معظمهم، لأن اللجوء إلى تقدير محذوف يأتي بعد تعذر الوقوف على الرابط باعتماد اللفظ لا المعنى[3]

4.1.2 الربط اللفظي:

ووسائله لفظية محسوسة، فهي ملفوظة ظاهرة أو مستترة مقدّرة، والمقدّر يحمل حكم الظاهر. فتعددت هاته الوسائل، وكان منها الاسم والفعل. وكان هذا النوع هو محور الدراسة في هذا البحث، وسنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني.ولهذا سنختصر بعض وسائله وأدواته التي سنعنى بدراستها[4] وهي:

1. الربط بأدوات العطف.
2. الربط بحروف الجر.

---

[1] ص، الآية:44

[2] الكهف، الآية: 29

[3] ينظر:زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص61.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص61.

3. الربط باسم الإشارة.

4. الربط بالاسم الموصول.

5. الربط بالاستثناء.

4.2 الحاجة إلى الربط

إنّ الجملة في عرف النّحاة لا تقوم إلاّ بعلاقة ائتلاف بين عنصرين أساسين، بحيث كل منهما طرف في هاته العلاقة ومكوّن أساسي من مكونّات الجملة. وعلاقة الائتلاف هاته اصطلح عليها بعلاقة الإسناد. أي أنّهما متحدان، وهذا الاتحاد في حدّ ذاته رابط، ولّما كانت الجملة لا تنعقد إلا بمسند ومسند إليه، فهي لا تحتاج إلى عنصر الارتباط بينهما، على عكس إذا كانت مبنّية على أنّها جزء من الكلام فهنا تُحتِم وجود رابطة تربطها بالجزء الثاني.

وعلى هذا يمكن القول: إنّ الربط حاصل في الجملة على أية حال، سواءً أكانت كلاما لا يقتضي رابطة لفظية أم جزءً من الكلام يحتّم وجود هذه الرابطة. فيمكن أن نفهم بأنّ الربط مكون أساسي تقتضيه الجملة وتقوم عليه.

وعليه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتخلى عن الربط؛ لأنّ بوجوده استقامة للجملة وحصول المعنى ورفع اللّبس، وبغيابه غياب ما تستقيم به الجملة، وسكن الجملة الشتات والتفكك منه إلى النّص. لأنّ عنصر الإفادة هو العمود الفقري التي تقوم عليه الجملة. وفي غيابه أصاب الجملة شلل ومنه إلى انعدام المعنى وعدم الفهم وبلوغ المراد.

لتبيين حاجة الجملة إلى الربط، لابدّ من الوقوف على أسس العلاقة والألفة بين عنصري الإسناد، التي تحكمها الضوابط والقواعد، والتي حددها النّظام اللغوي.[1] وعليه سيكون الكلام على الربط في الجملة الفعلية والاسمية والشرطية والظرفية.

4.2.1 الجملة الفعلية (الفعل والفاعل):

عبّر (ابن مالك)(ت 686هـ) عن الفاعل بقوله:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيّ:« أَتَى زَيْدٌ، مُنِيْرَاً وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى»[2]

الفاعل هو الاسم، أو ما في تأويله، المسند إليه فعلٌ، أو ما جرى مجراه، مقدما على طريقة فعل أو فاعل. فالاسم نحو:﴿ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٥٤﴾ [3] وتبارك يا الله، وأقوم، وقم. والمؤول به نحو: ﴿أَوَلَم يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ۝٥١ ﴾ [4]

[1] ينظر: زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص 49.

[2] ابن مالك، متن الألفية، تعليق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1427هـ - 2006م، ص15.

[3] الأعراف، الآية: 54.

[4] العنكبوت، الآية: 51

والفعل: كما مثّلنا، وما جرى مجراه، نحو: ﴿شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴿٦٩﴾﴾ [1] فـــ"مختلف" في تأويل" يختلف"، وألوانه فاعل.[2]

والمؤكّد« أنّ اللّغة تخضع لنّظام معيّن في ترتيب كلماتها، ويلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختل هذا النّظام في ناحية من نواحيه، لم يحقّق الكلام الغرض منه، وهو الإفهام ولا تمثل مفردات اللغة إلاّ ناحية جامدة هامدة من تلك اللّغة، فإذا انظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين، سرت فيها الحياة وعبّرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان، وليست اللّغة في حقيقة أمرها إلا نظاما من الكلمات ارتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تحتّمه قوانين معينّة لكل لغة».[3] هذا من جانب الدلالة والمعنى، أمّا من جانب الربط فالفعل والفاعل لا يحتاجان إلى رابط؛ لأنّ اتصالهما في حدّ ذاته ربط، وأقوى من أي رابط آخر، ولشدّة اتصاله بفعله أصبحا كالكلمة الواحدة، الفعل صدرها والفاعل عجزها، ولا يصحّ تقديم العجز على الصدر [4].

إنّ جمهور البصريين يروا أنّ الفاعل وفعله كالشيء الواحد، لذا منعوا تقديم الفاعل على فعله، وقرّروا أن لا يكون هناك فعل بلا فاعل، أو ما ينوب عنه، ولا فاعل إلاّ قام بالحدث

[1] النحل، الآية: 69

[2] ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـــ -2002م، ج1، ص312.

[3] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 295

[4] ينظر:زغير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، ص50.

أو اتصف به. أمّا الكوفيون فلم يعدُ الفاعل والفعل بمنزلة واحدة، لذلك جوّزوا تقديم الفاعل على الفعل.[1]

4.2.2 الجملة الاسمية:(المبتدأ و الخبر):

كلّ كلام أفاد وتكوّن من ركنين أساسين، هما المبتدأ(المسند إليه)، والخبر(المسند)، فالمبتدأ محكوم عليه، والخبر محكوم به، والحكم هو الإسناد إذ المبتدأ والخبر يقومان على الإسناد مثلهما مثل الفعل والفاعل، فلا يستغنيان عن الإسناد الذي يعدّ رابطة في الأصل وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا .فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه.[2]

جاء في "شرح المفصل":« أنّ المبتدأ كل اسم ابتدأته، وجردته من العوامل اللفظية، للإخبار عنه، والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف، تختص بالمبتدأ والخبر، فأمّا الأفعال فنحو:« كان» وأخواتها، والحروف نحو:« إن» وأخواتها، و« ما» الحجازية. وإنّما اشترط أن يكون مجردًا من العوامل اللفظية لأنّ المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا»[3]

الذي يفهم من هذا، أن صاحب "الشرح" ذهب إلى أنّ الاسمان- المبتدأ والخبر- لابدّ من خلوهما من عوامل النصب والجر والجزم ، لأنّ الرفع شرط لابدّ له أن يتحقق.

---

[1] زغير عدل، بحوث نحوية، ص50.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ص221.

وقد علّق (ابن يعيش) وشرح قول (الزمخشري):«وكونهما مجردين للإسناد هو رافعها؛ لأنّه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا»، فعبر عنها بقوله:«إشارة إلى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية، وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء، فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان(...) ذلك لأنّنا وجدنا المبتدأ لابدّ له من خبر، والخبر لابدّ له من مبتدأ، فلمّا كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر، ويقتضي صاحبه، عمل كل واحد منهما في صاحبه، مثل عمل صاحبه فيه».[1]

ونجده هنا أثبت أن رفع المبتدأ والخبر إنّما هو راجع لعلاقة الإسناد التي تمثل في الأصل علاقة ربط معنوية، إذ يُعتبران شيء واحد لا يقوم أحدهما إلاّ على الآخر.« ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير المبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلاّ أن تدَعه».[2] والأشياء هنا هي العوامل التي تدخل على المبتدأ وتحرمه من عمله ولا يتمتع به إلى إذا استُغنيَ عنها، فتبث الحياة فيه من جديد ويُكَوِن علاقته الإسنادية الذي بعث من أجلها.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ص222.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

وقد ذهب البعض إلى عدم وجود لكل خبر مبتدأ فتعددت، المبتدآت وانعدمت الأخبار لفظا وتقديرا، نحو قولهم: كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ، أو (وصَنْعَتُهُ)، وحَسْبُكَ يَنَمُ النَّاسُ، وضَرْبِي زيداً قائماً.وقد ذهب معظم النحاة إلى تقدير الخبر في مثل هذه الجمل وغيرها[1].

ولا يفسد الإسناد وهو رابطة معنوية، تربط بين المبتدأ والخبر حذف أحدهما عن الآخر ولو توقفت الفائدة من الجملة عليهما. وقد لا تقتصر إفادة الجملة على الركنين الأساسين المكونين لها وتتعدّاهما إلى عنصر غير أساسي، ومع ذلك تكون النتيجة إيجابية وهي حصول الإفادة والوصول إلى الغاية المنشودة.

4.2.3 الجملة الشرطية(الشرط والجزاء):

إذا كانت الجملة الفعلية تقوم على فعل واسم، والجملة الاسمية تتكوّن من اسمين، فإنّ الجملة الشرطية لا تقوم إلاّ على جملتين، تعلّقت إحداهما بالأخرى، فإذا كانت واحدة استلزمت حضور الأخرى فهي علاقة تلازم مستخدمة في ذلك أداة شرطية لفظية ظاهرة أم مقدّرة، وصارت كالجملة الواحدة تتكوّن من مفردتين، فإذا كان الفعل لا يستغنِي عن فاعله، ولا المبتدأ عن خبره فإنّ جملة الشرط لا تستغنِي عن جوابها ولو حصل ذلك بَتُر المعنى، ولم يفهم المراد منه. وذلك كأن يقول قائل: (إِنْ تدرسْ) فهنا غاب عن الجملة معناها ولا يكتمل المعنى إلا إذا أضيف للجملة ما ضاع منها بقولك: (إِنْ تدرسْ، تَنجحْ).فحصل المراد واكتمل المعنى.

[1] ينظر: زغير عدل، بحوث نحوية ، ص53.

وما يجب أن ننوه إليه أنّ جملة الشرط وجوابها لا يكونان إلا فعل، فيكمن أن نُشبه جملة الشرط وجوابها بالفعل وردة الفعل وإذا جاءت هذه الأخيرة مخالفة للأصل خرج عن المهمة الذي هو بصدد القيام بها وكان على جملة الشرط أن تبحث عمّا يسد الخلل ليكتمل المعنى وتكون بذلك (الفاء) وما ينوب عنها الوسيلة المرجوة في هذا الصدد.[1]

4.2.4 الجملة الظرفية:

ذهب (الأنصاري) إلى أنّ الجملة الظرفية هي الجملة:« المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أَعِنْدَكَ زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت زيدًا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما، ومثّل(الزمخشري) لذلك: بفي الدار، من قولك:« زيد في الدار»، وهو مبني على أنّ الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنّه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه»[2].

وعليه إنّ معظم النحويون لا يروا وجود جملة مستقلة باسم الجملة الظرفية، ومن قال بوجودها يشترط أن يكون الاسم بعد الظرف أو المجرور مرفوعا بهما، لا باستقرار المحذوف. فإن صحّ أنّها نوع معين من الجمل، فالإسناد يربط طرفيها،(المسند والمسند إليه)، وهو رابطة معنوية على ما سبق بيانه. ولكن أين الألفة والاتحاد بين طرفي الإسناد؟ وهل هما حقاً مرتبطان معنويا كما هو متحقق بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره المفرد؟، وهل يكون الظرف أو الجار

[1] ينظر: زغير عدل، بحوث نحوية، ص 55.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص 433.

والمجرور مع مرفوعه كالشيء الواحد، مثلما هو الفعل والفاعل؟، أو يكون عينه، أو مترّل مترلته، مثلما هو المبتدأ والخبر المفرد؟ إنّ هذه الأسئلة لم يجب أحد من النحويين عنها بالإيجاب.[1]

مما سبق يتجلّى لنا أنّ الربط أدى الوظيفة التي وضع من أجلها حيث بات هو العلاقة التي لا الجملة تقوم إلا بها و لا تسقط من علاقة مفردة بأخرى. الربط أمر محتوم يقتضيه الكلام، ومكوّن أساس تقوم عليه الجملة العربية.

[1] ينظر: زغير عدل، بحوث نحوية، ص 56.

الفصل الثاني:

تجليات الربط في سورة النور.

1 الربط بأدوات العطف

عرّف(ابن يعيش) العطف بقوله:« هذا الضرب هو الخامس من التوابع، ويسمّى عطفا بحرف، ويسمّى نسقا، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين، ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل».[1]

أمّا (عبد اللطيف حماسة) يعبّر عنه بقوله:« هو تابع موضح أو مخصص، جامد غير مؤول، ويعرفه بعضهم بأنّه: اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها ويترل من المتبوع مترلة الكلمة المستعملة من الغربية إذا ترجمت بها».[2]

يمكن القول مّما سبق: أنّ العطف تابع مثل بقيّة التوابع يكمل متبوعه مثله مثل النعت، فهو موضّح للمعرفة ومخصّص للنكرة بالإضافة إلى أنّه لا يحتمل التأويل.

فأمّا عن أدوات العطف فإنها تنقسم إلى قسمين:

- قسم يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى و أدواته :(الواو)،(الفاء)،(ثمّ)،(حتى)،(أو)، (أم).
- قسم يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى و أدواته: (بل)،(لكن)،(لا).

1.1 الواو

« الواو» هي الأصل وأمّ الباب في حروف العطف وذلك لكثرة استعمالها فيه،« فهي تدل على إشراك الثاني في أم الباب؛ لأنّها للمطلق، ولا تقتضي الترتيب ولا تمنعه بل يكون معطوفها لاحقا لتابعه، أي متأخرا عنه في الحكم المنسوب إليهما، وهو الأكثر».[3]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ص276.

[2] عبد اللطيف حماسة، التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء للنشر، القاهرة، مصر، 1991، ص97.

[3] ابن زيد العاتكي، الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، تحقيق: هذاع سعد المرشد، السلسلة التراثية، الكويت، 2003، ص 426.

كما تعدّ الواو رابطا بين الجمل، التي بدورها تقوم بتعلق الجملتين في نفس الحكم، وفي هذا يقول (العلوي): « إنّ من حق الجمل إذا ترادفت وتكرر بعضها في إثر بعض، فلا بدّ فيها من ربط الواو لتكون متسقة منتظمة، كما أنّ الجمل إذا وقعت موقع الصلة، أو الصفة، فلا بدّ لها من رابط يعود منها إلى صاحبها».[1]

إذن فإن (الواو) هي لمطلق الجمع ولا تقتضي الترتيب ولا تمنعه.ومن الأمثلة التي نسوقها للواو ما سنورده في الجدول، ولا بدّ أن نشير أنّ (الواو) ذكرت في هذه الأمثلة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر فهي وردت بكثرة إن لم نقل في جلّ السورة:

الحرف	رقم الآية	الآيـــــــــــــــة
الواو	(01)	﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١ ﴾
	(02)	﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ﴾
	(03)	﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ ﴾
	(07)	﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٧﴾
	(30)	﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ۝٣٠ ﴾
	(31)	﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ

[1] العلوي، الطراز، دار الكتب الخديوية،(د.ط)، 1996، ج2، ص45.

		بُعُولَتِهِنَّ أَوۡ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوۡ نِسَآئِهِنَّ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ وَلَا يَضۡرِبۡنَ بِأَرۡجُلِهِنَّ لِيُعۡلَمَ مَا يُخۡفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴿٣١﴾ ﴾
	(32)	﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ﴿٣٢﴾ ﴾
	(40)	﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾ ﴾
	(44)	﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴿٤٤﴾ ﴾
	(64)	﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ وَيَوۡمَ يُرۡجَعُونَ إِلَيۡهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴿٦٤﴾ ﴾

(الواو) في الآية رقم(01):

وقعت (الواو) بين فعلين "أنزلناها"، و" فرضناها" جاء في الكشاف في أنّ أنزلناهافي قوله:« " أَنزَلۡنَٰهَا" صفة أو هي مبتدأ موصوف والخبر محذوف أي فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها، "فرضناها"فرضنا أحكامها التي فيها، وأصل الفرض: القطع، أي جعلناها واجبة مقطوعا بها والتشديد للمبالغة في الإيجاب وتوكيده».[1]، وجاء في روح المعاني:« أن "أنزلناها" مع ما عطف عليها صفات لها مؤكدان لما أفاده التنكير من الفخامة».[2]

[1] الزمخشري، الكشاف، تعليق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1430هـ -2009م، ص717.

[2] الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج18،ص74.

إنّ المتمعّن في هذه الآية يجد أنّ القرآن الكريم كله من عند الله تعالى نزّله على نبيّه ﷺ بواسطة الروح الأمين جبريل، لاشك في أنّ كل السور مفروضة إلاّ أن (الواو) هنا جاءت لتثبت هذا الفرض الذي سبقه النزول، إذن حرف العطف هنا عمل على تأكيد فرضية هذه السورة.

(الواو) في الآية رقم(02):

لم يثبت معنى (الواو) ما جعل اختلاف النحويين والأصوليين ثابتا، أهي لمطلق الجمع أم للترتيب؟

(فالواو) في هذه الآية جعلت للترتيب بدليل ما جاء في تفسير (القرطبي): « قدمت الزانية في هذه الآية من حيث كان في ذلك الزمان زنى النساء فاش وكان لإماء العرب وبغايا الوقت رايات، وكنّ مجاهرات بذلك، وقيل لأنّ الزنى في النساء أعرّ وهو لأجل الحبل أضرّ، وقيل لأنّ الشهوة في المرأة أكثر وعليها أغلب».[1]، كما ورد في "روح المعاني":« الزانية والزاني شروع في تفصيل الأحكام التي أشير إليها أولا، ورفع الزانية على أنّها خبر مبتدأ مرفوع والكلام على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل مما يتلى عليكم»[2].

وكانت صيغتا "الزانية والزاني" صيغة اسم فاعل وهو مُستعمل في أصل معناه وهو اتصاف بالحدث في زمن الحال، فكأنّه قيل، التي تزني والذي يزني فاجلدوا، وكل منهما (...) وتعريف الزانية والزاني للجنس، وهو يفيد الاستغراق غالبا ومقام التشريع يقتضيه.

وشأن(أل) الجنسية إذا دخلت على اسم الفاعل أن تبعد الوصف عن مشابهة الفعل، فلذلك لا يكون اسم الفاعل معها حقيقة في الحال ولا في غيره وإنما هو تحقق الوصف في صاحبه. [3]

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخران، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ -2006م، ج:15، ص104.

[2] الألوسي، روحي المعاني، ص 76.

[3] الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984، ج18، ص 145.

فأدت (الواو) هنا دور الترتيب والجمع، فأعطفت الزاني على الزانية وألحقته بها، وأخذا نفس الحكم لغويا ودينيا.

(الواو) في الآية رقم(03):

جاء (القرطبي) بتفسير هاته الآية معبرّا عنها بقوله:« أي نكاح أولئك البغايا، فيزعم بعض أهل التأويل أنّ نكاح أولئك البغايا حرّمه الله تعالى على أمّة محمد ﷺ. ومن أشهرهن عَناق».[1]

فالفاسق الخبيث الذي من شأنه الزنا والتحبب لا يرغب في نكاح الصوالح من النساء، واللاتي على خلاف صفته، وإنما يرغب في فاسقة خبيثة من شكله.[2]

كانت (الواو) هنا للاستناف أفادت إعطاء حكم التحريم على المؤمنين من الوقوع في مثله واختصاص الطائفة الأولى به.

(الواو) في الآية رقم(07):

ذكر (ابن عاشور) أنّ الجمهور قرأ: «والخامسة أن غضب الله عليها» بالرفع، كقوله: « والخامسة أن لعنة الله عليه» وهو من عطف الجمل وقرأه (حفص عن عاصم) بالنصب عطف على أربع شهادات، الثاني وهو من عطف المفردات .وقرأ الجمهور«أن لعنة الله عليه» وأن غضب الله عليه بتشديد نون " أنّ" وبلفظ المصدر في "أنّ غضب الله" وجر اسم الجلالة بإضافة (غضب) إليه، ويتعيّن على هذه القراءة أن تقدر (باء الجر) داخلة على "أن" في موضعين متعلقة "بالخامسة"؛ لأنها صفة لموصوف تقديره: "والشهادة الخامسة" ليتّجه فتح همزة " أنّ" فيهما. والمعنى أن يشهد الرجل أو تشهد المرأة بأن لعنة الله أو بأن غضب الله، أي ما يطابق هذه الجملة[3].

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص121

[2] الزمخشري، الكشاف، ص:718.

[3] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص166.

فربطت (الواو) بعضهما ببعض، حيث وصلت معنى الجملة الأولى بمعنى الجملة الثانية، فكان المعنى الثاني كنتيجة للمعنى الأول.

(الواو) في الجملة رقم (30):

أعقب حكم الاستئذان ببيان آداب ما تقتضيه المجالسة بعد الدخول، وهو أن لا يكون الداخل إلى بيت محدّقا بصره إلى امرأة فيه، بل إذا جالسته المرأة غضّ بصره واقتصر على الكلام، ولا ينظر إليها إلا النّظر الذي يعسر صرفه[1]. فوصل الله تعالى بذكر الستر ما يتعلق به من أمر النظر(..) و لم يذكر الله تعالى ما يغض البصر ويحفظ الفرج، غير أنّ ذلك معلوم بالعادة، وأنّ المراد منه المحرَّم دون المحلَّل، فجُعل البصر هو الباب الأكبر إلى القلب، وأعمق طرق الحواس إليه، وبحسب ذلك كثر السقوط من جهته، ووجب التحذير منه، وغضّه واجب عن جميع المحرمات.[2]

فعملت (الواو) هنا على الجمع بين غض البصر وحفظ الفرج، فكأننا نقول السبب في الأولى والنتيجة في الثانية، وإذا عملنا بالأولى سلمنا من الثانية، فكانت الواو هنا للجمع والترتيب.

(الواو) في الأية رقم(31):

قورنت (الواو) بالقول في هذه الآية: حيث خصّ الله سبحانه وتعالى الإناث هنا بالخطاب على طريق التأكيد، فإنّ قوله:« قل للمؤمنين» يكفي؛ لأنّه قول عام يتناول الذكر والأنثى من المؤمنين، حسب كل خطاب علم في القرآن. فأردف أمر المؤمنين بأمر المؤمنات لأن الحكمة في الأمرين واحدة.

جاءت (الواو) هنا لتربط بين المعنى الأول الذي خصّ به الرجال لتأتي الواو المقرونة بالقول، وكأنّه قال كذلك بمعنى أمر المؤمنين والمؤمنات. بأمر واحد لحكمة واحدة. إذن (الواو) هنا كانت للعطف.

---

[1] الطاهر بن عاشور ، ص 203.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص 202- 203.

(الواو) في الآية رقم(32):

أردفت أوامر العفاف بالإرشاد إلى ما يعين عليه، ويعفّ نفوس المؤمنين والمؤمنات، ويغضّ من أبصارهم. فأمر الأولياء بأن يزوّجوا أيامهم ولا يتركوهن متأيمات، لأنّ ذلك أعفّ لهن وللرجال الذين يتزوجوهنّ، وأمر السّادة بتزويج وإمائهم، وهذا وسيلة لإبطال البغاء.[1]

فهذه المداخلة تدخل في باب الستر والصلاح، أي زوّجوا من لا زوج له منكم، فإنّه طريق التعفف، والخطاب للأولياء، وقيل للأزواج، والصحيح الأول، إذ لو أراد الأزواج لقال: وانكحوا بغير همز، وكانت الألف للوصل.[2]

لم تكن (الواو) هنا لولا مساهمتها في بناء المعنى وكمال البناء وبلاغة إعجاز كلام ربّ العزّة، حيث وردت في هذه الآية ثلاث مرات في أولها ووسطها وآخرها، فكانت الأولى والثانية عاطفة والثالثة استئنافية، فأفادت الجمع دون ترتيب.

(الواو) في الآية رقم(40):

اللجّي العميق الكثير الماء المنسوب إلى اللّج وهو معظم ماء البحر، وفي" أخرج" ضمير الواقع فيه «لم يكد يراها» مبالغة في لم يرها، أي لم يقرب أن يراها فضلا عن أن يراها(...) لم يجد شيئا كغيره من السراب حتى وجد عنده الزبانية تعتله إلى النار، ولا يقتل ظمأه بالماء وشبهها ثانيا في ظلمتها وسوادها لكونها باطلة وفي خلوها عن نور الحق لظلمات متراكمة من لجّ البحر، والأمواج والسحاب، ثم قال: ومن لم يوله نور توفيقه وعصمته ولطفه فهو في ظلمة الباطل لا نور له. وهذا كلام مجراه مجرى الكنايات لأن الألطاف إنما تردف الإيمان والعمل، أو كونهما مرتقبين(..) وقرئ سحاب ظلمات على الإضافة وسحاب ظلمات برفع سحاب وتنويه وجر ظلمات بدلا من من ظلمات الأولى[3]. نستنتج هنا أنّ الواو هنا كانت استئنافية.

---

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 215.

[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص 229.

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص 232

(الواو) في الآية رقم(44):

توسطّت (الواو) هنا بين اسمي زمان، بإتيان أحدهما بعد الآخر أو بنقص أحدهما وزيادة الآخر أو بتغيير أحوالهما بالحر والبرد وغيرهما مما يقع فيه.

ما من الأمور التي من جملتها ما ذكر من ازجاء السحاب وما ترتّب عليه. وكأنّ الجملة على هذا استئناف لبيان الحكمة فيما مرّ وعلى الأولين استئناف لبيان أنّه عز وجل لا يتعاصاه ما تقدّم من الأزجاء وما بعده، وقيل هي معطوفة على ما تقدم داخلة في حين الرؤية وأسقط حرف العطف لقصد التعداد[1]. فكانت (الواو) هنا على رأيين: أولهما أنّها استنافية وهذا الرأي الأعم، وثانيهما أنّها عاطفة.

(الواو) في الآية رقم (64):

تذييل لما تقدّم في هذه السورة كلُّها، وافتتاحه بحرف التنبيه إيذان بانتهاء الكلام وتنبيه للنّاس ليعووا ما يرد بعد حرف التنبيه، وهو أنَّ الله مالك ما في السموات والأرض فهو يجازي عباده لما يستحقون وهو عالم بما يفعلون(..)، وقوله:« والله بكل شيء عليم» تذييل لجملة« قد يعلم ما أنتم عليه لأنَّه أعم منه» وفي هذه الآية لطيفة الإطلاع على أحوالهم لأنهم كانوا يسترون نفاقهم.[2]

(فيوم) عُطف على مفعول (يعلم)، أي ويعلم ما يرجعون، وجملة يرجعون صلة، ويرجعون بالبناء للمجهول، فينبئهم عطف على يعلم، والهاء مفعول، وبما عملوا في موضع المفعول الثاني، والله مبتدأ، وبكل شيء متعلقان بعليم، وعليم خبر.[3]

---

[1] ينظر: الألوسي، روح المعاني، ص 192.

[2] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 312.

[3] ينظر: محي الدين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، المجلد الخامس، ج18، ص323.

1.2 الفاء

هي النوع الثاني من حروف العطف، توجب أنّ الثاني بعد الأول وهي عكس (الواو)، (فالفاء) هنا تقتضي الترتيب. وهنا يقول عنها (المرادي):« هي من الحروف التي تشرك في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب، فإذا قلت قام زيد فعمرو، دلت على أنّ قيام عمرو بعد زيد، بلا مهلة[1] ومن المواقع التي وردت فيها (الفاء) نذكر:

الحرف	رقم الآية	الآية
الفاء	(02)	﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢﴾
	(04)	﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤﴾
	(13)	﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ١٣﴾
	(21)	﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعۡ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ٢١﴾
	(28)	﴿فَإِن لَّمۡ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدٗا فَلَا تَدۡخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤۡذَنَ لَكُمۡۖ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرۡجِعُواْ فَٱرۡجِعُواْۖ هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٢٨﴾
	(33)	﴿وَلۡيَسۡتَعۡفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغۡنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ

[1] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1413،1هـ -1992، ص61.

		وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾ ﴾
	(39)	﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ ﴾

(الفاء) في الآية رقم(02):

سبق وأن فُسّرت هاته الآية لكن ما علينا توضيحه هو دور (الفاء)، حيث جاء في كتاب إعراب القرآن الكريم (لأحمد عبيد الدعّاس) أن (الفاء) هنا زائدة[1].

في حين جاء في كتاب "إعراب القرآن الكريم وبيانه" (لمحي الدين الدرويش) أنّ (الفاء) رابطة؛ لأنّ الألف واللام بمعنى الذي، والموصول فيه رائحة من الشرط، أي التي زنت، والذي زنا فاجلدوهما، كما تقول: من زنى فاجلدوه.[2] إذن الفاء هنا لشبه المبتدأ بالشرط.

(الفاء) في الآية رقم(04):

فإنّ الله غفور رحيم، على ما يقتضيه الاستثناء من معنى، فاقبلوا شهادتهم واغفروا لهم ما سلف، فإنّ الله غفور رحيم، أي فإن الله أمر بالمغفرة لهم لأنه غفور رحيم، كما قال في آية البقرة:« إلاّ الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم»[3]

(الفاء) في الآية رقم(13):

ورد عند (ابن عاشور) في تفسيره، أنّ(لولا) حرف امتناع لوجود، والفصل في الدنيا يتعيّن أنّه إسقاط العقاب عنهم بالتوبة. وهذه الآية تؤيد ما عليه الأكثر أنّ النبي ﷺ لم

[1] ينظر:أحمد عبيد الدعّاس، إعراب القرآن الكريم، ص343.

[2] ينظر: محي الدين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص239.

[3] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص160.

يحد حدّ القذف أحدا من العصبة الذين تكلموا في الإفك. وهو الأصح من الروايات[1]، كما فسّر(القرطبي) هذه الآية بقوله:« وإنما حدّ هؤلاء المسلمون، ليكفر عنهم إثم ما صدر عنهم من القذف، وإنّما حدّ هؤلاء المسلمون، ليكفّر عنهم إثم ما صدر عنهم من القذف، حتى لا يبقى عليهم تبعة من ذلك في الآخرة.[2]

إذن فإنّ (الفاء) المقترنة (بإذ) هي الفاء العاطفة، ربطت مضمون الشطر الأول من الآية بالشطر الثاني، وكأنّنا بهذا نقول أن (الفاء) هنا أدتّ المهمة التي أوكلت إليها في الربط بين جملة الشرط وجوابه.

(الفاء) في الآية رقم(21):

الجملة استئناف ابتدائي، ووقوعه عقب الآيات العشر التي في قضية الإفك، مشير إلى ما تضمّنته تلك الآيات من المناهي وظنون السوء ومحبّة شيوع الفاحشة كلُّه من وساوس الشيطان، فشبه حال فاعلها في كونه متلبّسا بوسوسة الشيطان بهيئة الشيطان يمشي والعامل بأمره يتبع خطى ذلك الشيطان(...) وجملة« فإنّه يأمر بالفحشاء والمنكر» جواب الشرط، والرابط هو مفعول" يأمر" المحذوف لقصد العموم، فإنّ عمومه يشمل فاعل فعل الشرط. فبذلك يحصل الربط بين جملة الشرط وجملة الجواب، وضميرا« فإنّه يأمر» عائدان على الشيطان.[3]

(الفاء) في الآية رقم(28):

تعدّدت (الفاء) في هذه الآية حيث تكررت ثلاث مرات: فالأولى استئنافية، والثانية كانت رابطة لجواب الشرط، وأخيرة هي بدورها كذلك رابطة لجواب الشرط. لأنّه طلبي.

فما حملته هاته الآية من معنى كان من أكبر الأغراض في هذه السورة تشريع نظام المعاشرة والمخالطة العائلية في التجاور، فهذه الآيات استئناف لبيان أحكام التزاور وتعليم آداب

---

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص176-177.

[2] ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص 170.

[3] ينظر:الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص186-187.

الاستئذان، وتحديد ما يحصل المقصود منه كيلا يكون الناس مختلفين في كيفيته على تفاوت اختلاف مداركهم في المقصود منه والمفيد.[1]

(الفاء) في الآية رقم(33):

هنا وفي هذه الآية كذلك تكررت (الفاء) في موضعين، فشغلت الأولى دور الرابطة لما في الموصول من رائحة الشرط، وكانت الثانية رابطة لجملة اسمية.

ودخول (الفاء) في « فكاتبوهم» لتضمين الموصول معنى الشرطية كأنّه قيل: إن ابتغى الكتاب ماملكت أيمانكم فكاتبوهم، تأكيدا لترتب الخبر على تحقق مضمون صلة الموصول بأن يكون كترتب الشروط على الشرط.

وقوله« فإنّ الله غفور رحيم»: دليل جواب الشرط، إذ حذف الجواب إيجازا واستغني عن ذكره بذكر علته التي تشمله وغيره، والتقدير: فلا إثم عليهن، فإن الله غفور رحيم لأمثالهن ممن أكره على فعل جريمة. والفاء رابطة الجواب وحرف(إن) في هذا المقام يفيد التعليل ويغني غناء لام التعليل.[2]

(الفاء) في الآية رقم(39):

إنّ (الفاء) التي اقترنت بالفعل(وفاه) كانت الفاء العاطفة، « فوفاه حسابه» وتعدية فعل « وجد» إلى اسم الجلالة على حذف مضاف هي تعدية المجاز العقلي[3]

1.3 أو

من حروف العطف، التي تشترك في الإعراب لا في المعنى، وهذا ما عبر عنه (المرادي): « حرف عطف. ومذهب الجمهور أنها تشرك في الإعراب، لا في المعنى؛ لأنّك إذا قلت قام زيد

---

[1] ينظر:الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص196.

[2] المصدر نفسه، ص219-228.

[3] المصدر نفسه، ص 254.

أو عمرو، فالفعل واقع من أحدهما».[1]وعليه نذكر أنّ هذا الحرف ذكر في المواضع الموضحة أدناه وذكر في غير المواضع المذكورة وهو كالآتي:

الحرف	رقم الآية	الآية
أو	(03)	﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوۡ مُشۡرِكَةٗ وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوۡ مُشۡرِكٞۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣﴾
	(31)	﴿وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَاۖ وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّۖ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوۡ ءَابَآئِهِنَّ أَوۡ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوۡ أَبۡنَآئِهِنَّ أَوۡ أَبۡنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوۡ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوۡ نِسَآئِهِنَّ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ وَلَا يَضۡرِبۡنَ بِأَرۡجُلِهِنَّ لِيُعۡلَمَ مَا يُخۡفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٣١﴾
	(40)	﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾
	(61)	﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ إِخۡوَٰنِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَعۡمَٰمِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَخۡوَٰلِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمۡ أَوۡ مَا مَلَكۡتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوۡ صَدِيقِكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَأۡكُلُواْ جَمِيعًا أَوۡ أَشۡتَاتٗاۚ فَإِذَا دَخَلۡتُم بُيُوتٗا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ تَحِيَّةٗ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةٗ طَيِّبَةٗۚ

[1] المرادي، الجنى الداني، ص227.

		كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾

(أو) في الآية رقم(03):

هذه الجملة ابتدائية، ومناسبة موقعها بعد الجملة التي قبلها واضحة[1]. فهي تقبيح لأمر الزاني أشد تقبيح ببيان أنّه بعد أن رضي بالزنا لا يليق به أن ينكح العفيفة المؤمنة.[2] فهي جملة مسوقة لبيان أن الفاسق الخبيث الذي جعل الزاني لا يرغب في نكاح الصوالح، ذوات الصون والعفاف، وكذلك شأن الفاسقة الخبيثة، تأبى إلا الارتطام في مستوبل الأقذار.فـــ(أو) هنا عطفت جملة (مشرك) على سابقتها.

(أو) في الآية رقم(31):

تكرّرت(أو) في هذه الآية إحدى عشر مرة لكن (ابن عاشور) ذهب في تفسيره إلى أنّها: «شاركت في إرداف أمر المؤمنين والمؤمنات؛ لأنّ الحكمة في الأمرين واحدة، وتصريحا بما تقرر في أوامر الشريعة المخاطب بها الرجال من أنّها تشمل النساء أيضا، ولكنّه لما كان هذا الأمر قد يظن أنّه خاص بالرجال لأنّهم أكثر ارتكابا بالضده وقع النّص على هذا الشمول بأمر النساء بذلك أيضا.وانتقل من ذلك إلى نهي النّساء عن أشياء عرف منهن التساهل فيها ونهيهن عن إظهار أشياء تعودن أن يحببن ظهورها وجمعها القرآن في لفظ الزينة بقوله:« ولا يبدين زينتهنّ إلا ما ظهر منها»(...) أي ولا يبدين زينتهن غير الظاهرة إلا لمن ذكروا بعد حرف الاستثناء لشدة الحرج في إخفاء الزينة غير الظاهرة في أوقات كثيرة(..) وذكرت الآية اثني عشر مستثنى كلهم ممن يكثر دخولهم، وسكتت الآية عن غيرهم ممن هو في حكمهم بحسب المعنى.»[3]

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص152.

[2] الألوسي، روح المعاني، ص84.

[3] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص206-208.

(أو) في الآية رقم(40):

(أو) حرف عطف، قيل: هي للتقسيم، أو للتخيير، أي: أنّ عمل الكافر قسمان: قسم كالسراب وهو العمل الصالح، وقسم كالظلمات وهو العمل السيء، أو أنّ عمل الكافر، لا منفعة له كالسراب، ولكونه خاليا من نور الحق كالظلمات المتراكبة، والحنادس المدلهمة.[1]

(أو) في الآية رقم(61):

لا يعلم الكثير أنّ هاته نزلت ردّا عن النّاس الذين فسّروا الآية الآتية:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ ﴾[2]

فقالوا أنّ الله عز وجل قد نهانا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل. وإنّ الطعام من أفضل الأموال، فلا يحل لأحد منّا أن يأكل عند أحد، فكفّ النّاس عن ذلك، فأنزل الله عز وجل:« ليس على الأعمى حرج» إلى قوله تعالى:« أو مالكت مفاتحه» قال: هو الرجل يوكل الرجل بضيعته.[3]فعملت(أو) على الربط بين كل لاحق بسابق ممّن يجوز لهم الأكل في البيوت المباحة لهم.

1.4 ثمّ

ثمّ حرف من حروف العطف الذي يفيد الترتيب مع التراخي، وفي هذا يقول(المرادي):«حرف عطف، يشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة. فإذا قلت: قام زيد ثمَّ عمرو، آذنت بأنّ الثاني بعد الأول بمهلة».[4]

---

[1] ينظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص287.

[2] النساء، الآية: 29.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص 344.

[4] المرادي، الجنى الداني، ص426.

الحرف	رقم الآية	الآية
ثمّ	(04)	﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٤ ﴾
	(43)	﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزۡجِي سَحَابٗا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ ثُمَّ يَجۡعَلُهُۥ رُكَامٗا فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُۖ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ۝٤٣ ﴾
	(47)	﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٤٧ ﴾

(ثمّ) في الآية رقم(04):

﴿ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ فهو الذي يفتقر إلى أربعة دون سائر الحقوق، فمن شروط أداء الشهود الشهادة عند مالك رحمه الله: أن يكون ذلك في مجلس واحد فإن افترقت لم تكن شهادة[1]، فـــ(ثمّ لم يأتوا) عطف على يرمون.

(ثمّ) في الآية رقم(43):

أعقب الدلالة على إعطاء الهدى في قوانين الالهام في العجاوات بالدلالة على خلق الخصائص في الجماد بحيث تسير على السير الذي قدّره الله له سيرا لا يتغير[2]

(ثمّ) في الآية رقم(47):

عطف جملة« ويقولون» على جملة« من يشاء إلى صراط مستقيم» في الآية(46) لما تتضمّنه جملة «يهدي من يشاء» من هداية بعض النّاس وحرمان بعضهم من الهداية كما هو

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص 129-130.

[2] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 262.

مقتضى«من يشاء» وهذا تخلص إلى ذكر بعض ممن لم يشأ الله هدايتهم وهم الذين أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام وهم أهل النفاق. فبعد أن ذكرت دلائل انفراد الله تعالى بالإلهية وذكر الكفار الصرحاء الذين لم يهتدوا بها في قوله:« والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة» الآيات تهيأ المقام لذكر صنف آخر من الكافرين الذين لم يهتدوا بآيات الله وأظهروا أنهم اهتدوا بها.[1]

1.5 حتّى

هو الحرف الذي يفيد بلوغ الغاية في الزيادة والنقصان، وهذا ما أورده (أبو بكر علي عبد العليم) في كتابه:« حرف عطف على أنّ المعطوف بلغ الغاية بالنسبة للمعطوف عليه.»[2]

الحرف	رقم الآية	الآية
حتى	(33)	﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾ ﴾
	(39)	﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ ﴾
	(62)	﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٢﴾ ﴾

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 268.

[2] أبو بكر علي عبد العليم، الموسوعة النحوية الصرفية الميسرة، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، ص265.

(حتَّى) في الآية رقم(33):

السين والتاء للمبالغة في الفعل، أي وليعف الذين لا يجدون نكاحا. ووجه دلالته أنّه في الأصل استعارة. جعل طلب الفعل بمنزلة طلب السعي فيه ليدل على بذل الوسع.[1] أفادت (حتى) هنا انتهاء الغاية الزمانية، حيث كانت وسيطا بين (وليستعفف) و(يغنيهم الله)، وكأنّنا نقول من عمل بالأولى فاز بالثانية.

(حتَّى) في الآية رقم(39):

(حتَّى) هنا بمعنى الفاء. ومجيء الظمآن إلى السراب يحصل بوصوله إلى مسافة كان يقدرها مبدأ الماء بحسب مرأى تخيله. كأن يحدّد بشجرة أو صخرة.[2] فحتى في هذه الآية كانت لانتهاء الغاية المكانية، وحملت معنى (الفاء) وكأنّنا نقول:« والذين كفروا أعمالهم كسراب بيقعة يحسبه الضمآن ماء فإذا جاءه لم يجده شيئا»، فكان دور (حتى) في هذه الربط بين الكفر وجزاء هذا الكفر.

(حتَّى) في الآية رقم(62):

القصر المستفاد من (إنّما) قصر الموصوف على الصفة. والتعريف في« المؤمنون» تعريف الجنس والعهد، أي أنَّ جنس المؤمنين أو أنَّ الذين عُرفوا بوصف الإيمان هم الذين آمنوا بالله ورسوله ولم ينصرفوا حتى يستأذنوه[3]، وجعلت (حتّى) لانتهاء الغاية الزمانية، فتوسطت فعلين(لم يذهبوا) و(يستأذنوه) وربطت بينهما حيث جعلت الفعل الثاني لا يقوم إلا بالأول.

1.6 لكن:

هي حرف العطف الذي يفيد الاستدراك ولقد ورد ذكر هذا الحرف في السورة مرة واحدة كما هو موضح أدناه:

---

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص218.

[2] المصدر نفسه، ص253.

[3] المصدر نفسه، ص306.

الحرف	رقم الآية	الآية
لكن	(21)	﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعۡ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ٢١﴾

(لكن) في الآية رقم(21):

هاته الآية جملة استئناف ابتدائي فالمعنى: ومن يتبع خطوات الشيطان يفعل الفحشاء والمنكر؛ لأنّ الشيطان يأمر الناس بالفحشاء والمنكر، أي بفعلهما ولكن هنا استدركت معنى الجملة الأولى« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا» بمعنى الجملة الثانية« الله يزكي من يشاء والله سميع عليم».

1.7 بل

تفيد بل الإضراب، والإضراب ترك الحكم السابق والأخذ بما بعد(بل)، أو هو العدول عن الحكم المتقدم عليها، وإثبات الحكم لما بعدها.[1]

الحرف	رقم الآية	الآية
بل	(11)	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُم مَّا ٱكۡتَسَبَ مِنَ ٱلۡإِثۡمِۚ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١١﴾

(بل) في الآية رقم(11):

استئناف ابتدائي في هذه الآية، فإنّ هذه الآيات العشر إلى قوله تعالى:« والله سميع عليم» نزلت في زمن بعيد عن زمن نزول الآيات التي من أول هذه السورة.

[1] أحمد جاسر عبد الله، مهارات النحو والإعراب، دار حامد، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص284.

وجملة« لا تحسبوه شرا لكم» خبر (إنَّ) والمعنى: لا تحسبوا افكهم شرا لكم؛ لأنَّ الضمير المنصوب من « تحسبوه» لما عاد إلى الإفك وكان الإفك متعلق بفعل« جاءوا» صار الضمير في قوة المعروف بلام العهد.

وقوله:« لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم» لإزالة ما حصل في نفوس المؤمنين من الأسف من إجتراء عصبة على هذا البهتان الذي اشتملت عليه القصة.[1] فبل هنا كانت للعطف أفادت الاضراب.[2]

1.8 أم

(أم) هي ذلك الحرف الذي يفيد التسوية بين الشيئين وهذا ما ذكره (الراجحي) بقوله: « حرف عطف يفيد التسوية بين الشيئين، أو تعيين واحد منهما، فالتي تفيد التسوية هي التي ترد مع همزة التسوية، وهي همزة لا تفيد الاستفهام، بل تدخل على جملتين خبريتين معطوفتين بـــ (أم)، ولابدّ أن يصحّ سبك مصدر كل منهما.»[3] ولقد شغلت(أم) موضعا واحدا في السورة نذكره:

الحرف	رقم الآية	الآية
أم	(50)	﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾

(أم) في الآية رقم(50):

« أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا» كلام مستأنف، مسوق لتقسيم الأمر في صدودهم عن حكومته إذا كان الحق عليهم بين أن يكونوا مرضى القلوب منافقين، أو مرتابين في أمر نبوته، أو خائفين أن يحيف عليهم لمعرفتهم بحاله. والهمزة للاستفهام التقريري، ويبالغ به تارة في الذم،

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 169- 171.

[2] ينظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص247.

[3] عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط2، 1998، ص383.

وتارة في المدح، وهو هنا من النوع الأول، وفي قلوبهم خبر مقدم، ومرض مبتدأ مؤخر، وأم حرف عطف بمعنى بل، فهي منقطعة، وارتابوا فعل وفاعل.[1]

لقد كانت حروف العطف الأداة الطاغية في السورة فتربعت (الواو) على جل السورة التي أفادت مطلق الجمع، التي لا تقتضي الجمع ولا تمنعه.

أمّا (الفاء) فشغلت مساحة لا يستهان بها، فأفادت التعقيب، واعتبرت الترتيب من شروطها، في حين أفادت (أو) التخيير، أمّا (ثمّ) أفادت الترتيب مع التراخي.

أمّا (حتّى) فكانت لبلوغ الغاية بزيادة أو نقصان، و(لكن) للاستدراك، و(بل) للإضطراب، و(أم) كانت للتسوية بين أمرين. نقول أنّ هاته الحروف أدت الوظيفة التي أوكَلت لها، وساهمت في تفسير المعنى المراد من الآيات التي وردت فيها، وعملت على تناسق الآيات بعضها ببعض.

[1] محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص 303.

2 الربط بحروف الجر

حروف الجرّ هي الحروف التي تضيف معاني الأسماء إلى معاني الأفعال قبلها، وهناك تسميات عديدة استخدمت في النحو العربي تدل عليها منها: حروف الجرّ، حروف الإضافة، حروف الخفض وحروف الصفات. وفي هذا يقول (ابن يعيش) في المفصل:« اعلم أنّ هذه الحروف تسمى حروف الإضافة؛ لأنّها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها، وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات، لأنّها تقع صفات لما قبلها من النكرات وهي متساوية في إيصال الأفعال لما بعدها وعمل الخفض وإن اختلفت معانيها في نفسها».[1]

وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: وهو قسم صنف حرفا ويتكون من تسعة أحرف:(من)،(إلى)،(حتى)، (في)،(الباء)،(اللام)،(رب)،(واو القسم)،(تاء القسم).
- القسم الثاني: قسم يكون اسما وحرفا ويشمل خمسة حروف:(على)،(عن)(كاف)،(مذ)، (منذ).
- القسم الثالث: وهو القسم الذي يستعمل حرفا وفعلا ويشمل:(حاشا)، (عدا)،(خلا).[2]

ومن هاته الحروف نذكر:

2.1 في

هي إحدى حروف الجرّ التي تعني الظرفية، بدليل قول (ابن يعيش):« أمّا في فمعناها الظرفية والوعاء، نحو قولك:« الماء في الكأس» و« فلان في البيت»، إنّما المراد أنّ البيت قد حواه،

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص454.

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 458.

وكذلك الكأس».[1] ونورد في هذا الجدول أمثلة لهذا الحرف، ونشير أنّه ذُكر في مواضع أخرى غير الذي وضعناها:

الحرف	رقم الآية	الآية
في	(01)	﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١﴾
	(02)	﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾
	(14)	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٤﴾
	(19)	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝١٩﴾
	(22)	﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢٢﴾
	(36)	﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝٣٦﴾

(في) في الآية رقم(01):

فسّر (ابن عاشور) الحرف في هذه الآية بقوله:« إذا كانت الآيات التي اشتملت السورة على جميعها هي عين السورة لا بعضا منها، إذ ليس ثَمَّ شيء غير تلك الآيات حقيقة ولا مشبه بما

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص472.

يحوي، فكان الحرف(في) الموضوع للظرفية مستعملا في غير ما وضع له لا حقيقة ولا استعارة مصرحة.

فتعيّن أنّ كلمة(فيها) تؤذن باستعارة مكنية بتشبيه آيات هذه السورة بأعلاق نفسية تكتنز ويحرص على حفظها من الإضاعة والتلاشي، كأنها مما يجعل في خزانة ونحوها. ورمز إلى المشبه به بشيء من روادفه وهو حرف الظرفية فيكون حرف(في) تخييلا مجرّدا وليس باستعارة تخيلية، إذ ليس ثمّ ما يشبه بالخزانة ونحوها.

فقوله« وأنزلنا فيها» هو بمعنى وأنزلناها آيات بيّنات. ووصف« آيات» بـــ « بينات» أي واضحات. مجاز عقلي لأنّ البيّن هو معانيها، وأعيد فعل الإنزال مع إغناء حرف العطف عنه لإظهار مزيد العناية بها.[1]

(في) في الآية رقم(02):

علّق (الطاهر بن عاشور) على« في دين الله» بقوله:« وعلق بالرأفة قوله« في دين الله» لإفادة أنّها رأفة غير محمودة لأنّها تعطل دين الله، أي أحكامه، وإنّما شرع الله الحد استصلاحا فكانت الرأفة في إقامته فسادا»[2]، ففي دين الله متعلقان بتأخذكم.

(في) في الآية رقم(14):

تعدّ (لولا) حرف امتناع لوجود، والفضل في الدنيا يتعيّن أنّه اسقاط عقوبة الحدّ عنهم بعفو (عائشة) و(صفوان) عنهم. وفي الآخرة اسقاط العقاب عنهم بالتوبة.[3] فاحتواء هذه الآية على الحرف (في) وتكراره لثلاث مرات، يحمل معاني مختلفة، فكانت الأولى "في الظرفية"، فهي للوعاء. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا. وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص144.

[2] المصدر نفسه، ص 150-151.

[3] المصدر نفسه، ص176-177.

مثله.[1] وكانت الثانية السابقة لما" في التعليل" وهذا متصل بدلالتها على الوعاء أو الظرفية أو الموضع فما أفضتم هو موضع الانصراف. وحملت الثالثة معنى الأولى.

(في) في الآية رقم(19):

لما حذر الله المؤمنين من العودة إلى مثل ما خاضوا به من الإفك على جميع أزمنة المستقبل أعقب تحذيرهم بالوعيد على ما عسى أن يصدر منهم في المستقبل بالوعيد على محبة شيوع الفاحشة في المؤمنين؛ فالجملة استئناف ابتدائي واسم الموصول يعم كل من يتصف بمضمون الصلة فيعم المؤمنين والمنافقين والمشركين. فهو التحذير للمؤمنين وإخبار عن المنافقين والمشركين.[2] فالآية وبالرغم من تكرار حرف الجر(في) مرتين إلاّ أنّه لم يتعدَ معناه الظرفية. ففي الأولى كان متعلق بتشيع وفي الثانية صفة ثانية بعد الصفة الأولى أليم.

(في) في الآية رقم(22):

جاء في (التحرير):« والأوصاف في قوله« أولي القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله» مقتضية مواساة واحد منهم سدّ لباب عظيم من المعروف، وناهيك بمن جمع الأوصاف كلّها مثل مسطح الذي نزلت الآية بسببه،[3] ففي سبيل الظرفية متعلقان بالمهاجرين.[4]

(في) في الآية رقم(36):

تردّد المفسّرون على حسب رأي (الطاهر بن عاشور)في تعلّق الجار والمجرور في قوله« في بيوت» من تمام التمثيل، أي فيكون« في بيوت» متعلقا بشيء مما قبله، فقيل يتعلق تقول: « يوقد» أي يوقد المصباح في بيوت، وقيل هو صفة لمشكاة، أي مشكاة في بيوت وما بينهما

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص226.

[2] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 184.

[3] المصدر نفسه، ص189.

[4] ينظر: أحمد عبيد الدعاس وآخرون، إعراب القرآن الكريم، ص348.

اعتراض؛ وإنما جاءت بيوت بصيغة الجمع مع أنّ« مشكاة» ومصباح مفردان؛ لأنّ المراد بهما الجنس، فتساوى الإفراد والجمع.

وفي موضع آخر يذكر:«والأظهر عندي أنّ قوله« في بيوت» ظرف مستقر هو حال من« نوره» في قوله« مثل نوره كمشكاة»، مشير إلى أنّ« نور» في قوله« مثل نوره» مراد منه القرآن، فيكون هذا الحال تجريدا للاستعارة التمثيلية بذكر ما يناسب الهيئة المشبهة أعني هيئة تلقي القرآن وقراءته وتدبره بين المسلمين»[1]

2.2 على

حرف جرّ يفيد الاستعلاء، فعبّر عنه (ابن يعيش) بقوله: «دلت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه، كقولك:« زيد على الفرس» فـــ"زيد" هو المستعلي على الفرس، و" على" أفادت هذا المعنى فيه».[2] وفيما يلي نورد نماذج لهذا الحرف:

الحرف	رقم الآية	الآية
على	(14)	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾
	(31)	﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾﴾

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص247.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص497.

	(33)	﴿وَلۡيَسۡتَعۡفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغۡنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ وَلَا تُكۡرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمۡ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا لِّتَبۡتَغُواْ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَمَن يُكۡرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣٣﴾

(على) في الآية رقم(14):

جواب (لولا) محذوف لقصد تهويل مضمونه فيدل تهويله على تفخيم مضمون الشرط الذي كان سببا في امتناع حصوله. والتقدير: لولا فضل الله عليكم فدفع عنكم أذى بعضكم لبعض بما شرع من الزواجر لتكالب بعضكم على بعض.[1] فعليكم هنا متعلقان بفضل[2]

(على) في الآية رقم(31):

فسّر (ابن عاشور) في تفسيره لقوله تعالى:(وليضربن بخمورهن على جيوبهن) بقوله: والضرب: تمكين الوضع(..)، والمعنى: ليشددن وضع الخمور على الجيوب، أي بحيث لا يظهر شيء من بشرة الجيد.[3] وعلى هنا للاستعلاء متعلقة بيضربن. فربطت(على) هنا بين الفضل والرحمة وكلاهما يعودان إلى الله عز وجل.

(على) في الآية رقم(33):

(على البغاء) متعلقان بتكرهوا، فهو انتقال إلى تشريع من شؤون المعاملات بين الرجال والنساء التي لها أثر في الأنساب ومن شؤون حقوق الموالي والعبيد. وهذا الانتقال لمناسبة ما سبق من الحكم الاكتساب المنجر من العبيد لمواليهم وهو الكتابة فانتقل إلى حكم البغاء.[4]

---

[1] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص168.

[2] محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص254.

[3] الطاهر بن عاشور، التحرير والتوير، ص208.

[4] ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص222.

2.3 من

هي من حروف الجرّ الجدير والحري بنا ذكرها؛ لكثرة استعمالها ودورها في الكلام، ولما تمتاز به من تعدد معانيها. قال(ابن يعيش):« هي حرية بالتقديم؛ لكثرة دورها في الكلام وسعة تصرفها ومعانيها، وإن تعددت فمتلاحمة، فمن ذلك كونها لابتداء الغاية مناظرة لـــ(إلى) في دلالتها على انتهاء الغاية(...)، وأمّا كونها للتبعيض، فنحو قولك:« أخذت درهما من المال» فدلت« من» على أنّ الذي أخذت بعض الماء(...)، وكونها لتبيين الجنس، كقولك:« ثوب من صوف»، و«خاتم من حديد»(...)، وتكون من زائدة»[1] وما سنورده من أمثلة سيكون على سبيل المثال فقط لأنها ذكرت في مواضع غير الذي ذكرت:

الحرف	رقم الآية	الآية
من	(05)	﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٥﴾
	(30)	﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡۚ ذَٰلِكَ أَزۡكَىٰ لَهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ۝٣٠﴾
	(32)	﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ۝٣٢﴾

(من) في الآية رقم(05):

(من بعد ذلك) أي بعد أن تحققت الأحكام الثلاثة، فالحد قد فات على أنّه قد علم من استقراء الشريعة أنّ الحدود الشرعية لا تسقطها توبة مقترف موجبها.[2] فـــ" من بعد ذلك" متعلقان بتابوا وكانت من هنا زائدة للتأكيد.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص459-460.

[2] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص160.

(من) في الآية رقم(30):

لّما كان الغض التام للبصر لا يمكن، جيء في الآية بحرف« من» الذي هو للتبعيض إيماء إلى ذلك إذ من المفهوم أن المأمور بالغض فيه هو ما يليق تحديق النظر إليه.[1] وكأنّنا نقول يغض بعض بصره.

(من) في الآية رقم(32):

معنى التبعيض في قوله« منكم» أنهنّ من المسلمات؛ لأنّ غير المسلمات لا يخلون عند المسلمين أن يكن أزواجا لبعض المسلمين فلا علاقة للآية بهن؛ أو أن يكن مملوكات فهن داخلات في قوله: « والصالحين من عبادكم وإمائكم» على الاحتمالات الآتية في معنى « الصالحين». وأمّا غيرهن فولايتهن لأهل ملتهن.[2]

2.4 الباء

إنّ (الباء) من حروف الجرّ التي تحمل معنى الإلصاق، فهو حرف مختص بالاسم، ملازم لعمل الجرّ وأصل معانيها الإلصاق والاختلاط، والإلصاق ضربان: حقيقي نحو: أمسكت الحبل بيدي، وآخر مجازي نحو: مررت بزيد.[3] وفيما يلي تطبيق لبعض النماذج:

الحرف	رقم الآية	الآية
الباء	(02)	﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢﴾
	(08)	﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ

[1] الطاهر بن عاشور، ص203.

[2] المصدر نفسه، ص216.

[3] ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص36.

		﴿ ۝٨ ﴾
	(11)	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُم مَّا ٱكۡتَسَبَ مِنَ ٱلۡإِثۡمِۚ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝١١﴾

(الباء) في الآية رقم(02):

جاء في(التحرير والتنوير) أنّ"بهما" يجوز أن يتعلق بـــ « رأفة» فالباء للمصاحبة؛ لأنّ معنى الأخذ هنا حدوث الوصف عند مشاهدتهما.ويجوز تعلقه ب« تأخذكم» فتكون الباء للسببية، أي أخذ الرأفة بسببهما أي بسبب جلدهما.[1]

(الباء) في الآية رقم(04):

وقوله:« فشاهدة أحدهم أربع شهادات بالله» إنّ اقتران حرف الباء بلفظ الجلالة سمي اليمين شهادة؛ لأنّه يدل عليها، فهو مجاز بعلاقة الحلول الاعتباري، وأنّ صيغة الشهادة تستعمل في الحلف كثيرا، وجعلت هنا بدلا من الشهادة، فكأنّ المدعي أخرج من نفسه أربعة شهود هي تلك الأيمان الأربع[2]. فـــ(الباء) هنا كانت باء القسم وما دل على اقترانها بلفظ الجلالة« الله».

(الباء) في الآية رقم(11):

(الباء) في هذه الآية هي باء المصاحبة متعلقة بجاؤوا، بدليل ما جاء به (الطاهر بن عاشور) في تفسيره بقوله:«« جاءوا بالإفك» معناه: قصدوا و اهتموا. وأصله: أن الذي يخبر بخبر غريب يقال له: جاء بخبر كذا، لأن شأن الأخبار الغريبة أن تكون مع الوافدين من أسفار أو مبتعدين عن الحي(..)، فشبه الخبر بقدوم المسافر أو الوافد على وجه المكنية وجعل المجيء ترشيحا وعدي بباء المصاحبة تكميلا للترشح»[3]

---

[1] ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص150.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص164.

[3] ينظر:المصدر نفسه، ص 169-170.

2.5 إلى

من حروف الجر التي تدل على انتهاء الغاية وفي هذا يقول صاحب (شرح المفصل):« اعلم أنّ« إلى» تدل على انتهاء الغاية كما دلت(من) على ابتدائها، فهي نقيضتها».[1]

الحرف	رقم الآية	الآية
إلى	(31)	﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾﴾
	(42)	﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤٢﴾﴾
	(46)	﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٦﴾﴾

(إلى) في الآية رقم(31):

ذكر (القرطبي) في تفسيره لمعنى:« « وتوبوا إلى الله»؛ فإنكم لا تخلون من سهو وتقصير في آداء حقوق الله تعالى، فلا تتركوا التوبة في كل حال».[2] وإلى هنا موافقة للّام، حيث مثّله (ابن مالك) بقوله:﴿ والأمر إليك﴾، لأن اللّام في هذا هي الأصل.

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ص463.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ص227.

(إلى) في الآية رقم(42):

جاء في تفسير (الألوسي)، أنّ شرح« وإلى الله» أي إليه عز وجل خاصة لا إلى غيره أصلا، أي رجوع الكل بالفناء والبعث بيان لاختصاص الملك به تعالى في المنتهى إثر بيان اختصاصه به تعالى في المبتدأ، وقيل: أنّ الجملة لبيان أنّ ما يرى من ظهور بعض الآثار على أيدي المخلوقات، لا ينافي الحصر السابق بإفادة أنّ الانتهاء إليه تعالى لا إلى غيره ويكفي ذلك في الحصر ولعلّ الأول أولى، وإظهار الاسم الجليل في موضع الإضمار لتربية المهابة والإشعار بعلة الحكم.[1] وعليه ومن هنا يمكن القول: أنّ (إلى) عملت على تبيان الوظيفة التي وضعت من أجلها في الأساس وهو انتهاء الغاية الزمانية.

(إلى) في الآية رقم(46):

إلى صراط مستقيم موصل إلى حقيقة الحق والفوز بالجنة(..) وشروع في بيان أحوال بعض من لم يشأ الله تعالى هدايته إلى صراط مستقيم وهم صنف من الكفرة الذي سبق وصف أعمالهم.[2] والذي يمعّن النّظر في هذه الآية وفي تفسيرها يلاحظ أنّ (إلى) فيها زائدة وكأنّنا نقول اهدنا الصراط المستقيم.

2.6 عن

عن هي حرف جر تفيد المجاوزة وفي هذا الجدول بعض النماذج المختارة:

الحرف	رقم الآية	الآية
عن	(08)	﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٨﴾
	(37)	﴿رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوۡمٗا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ ٣٧﴾

[1] الألوسي، روح المعاني، ص 189.

[2] المصدر نفسه، ص194.

	(43)	﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزۡجِي سَحَابٗا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ ثُمَّ يَجۡعَلُهُۥ رُكَامٗا فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُۖ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾

(عن) في الآية رقم(08):

عمل حرف الجر(عن) على تقدير أنّ المقصود في هذه الآية هو الزوج فيما رماها به من الزنا.[1]

(عن) في الآية رقم(37):

حملت(عن) هنا معنى المجاوزة وفي هذا يفسر(الألوسي) قوله تعالى« عن ذكر الله»، لا تلهيهم التجارة والبيع عن التسبيح والتحميد وغيرهما.[2]

عن في الآية رقم(43):

لم يتجاوز(الألوسي) شرح قوله تعالى« عن من يشاء»بقوله:« أي يصرفه عنه فينجو من غائلته ورجوع الضميرين إلى البرد وهو الظاهر.[3]

2.7 اللام

هي اللام الجارة والتي تفيد الملك، وهذا ما عبّر عنه (ابن يعيش) في قوله:« اعلم أنّ اللام من الحروف الجارة لا تكون إلاّ كذلك، وذلك نحو قولك:« المال لزيد»، و« الغلام لعمرو». وموضعها في الكلام الإضافة. ولها في الإضافة معنيان: الملك والاستحقاق، وإنما قلنا الملك، والاستحقاق، وإنّما قلنا الملك، والاستحقاق، لأنها قد تدخل على ما لا يملك، وما يملك.»[4]

---

[1] ينظر: الألوسي، روح المعاني، ص106.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 178.

[3] الألوسي، روح المعاني، ص191.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ص479.

الحرف	رقم الآية	الآية
اللام	(17)	﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٧﴾﴾
	(26)	﴿ٱلۡخَبِيثَٰتُ لِلۡخَبِيثِينَ وَٱلۡخَبِيثُونَ لِلۡخَبِيثَٰتِۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَۖ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ﴿٢٦﴾﴾

(اللام) في الآية رقم(17):

حذّر الله سبحانه وتعالى عباده من العودة إلى مثله مجازفة حيث ربطه بالإيمان.[1] و(اللام) هنا حملت معنى (إلى) وهذا ما ذهب إليه (المرادي) بأنّ (اللام) قد تحمل معنى إلى وهذا ما يحمله سياق الآية،[2] وكأنّنا بهذا نقول: «يعظكم الله أن تعودوا إلى مثله».

(اللام) في الآية رقم(26):

(اللام) في قوله« للخبيثين» لام استحقاق. والخبيثات والخبيثون والطيبات والطيبون أوصاف جرت على موصوفات محذوفة يدل عليها السياق.[3]

عملت حروف الجر هنا كذلك على عملية الترابط بين جزئيات السورة فتراوحت معانيها بين ظرفية، و استعلاء، و إلصاق، و انتهاء الغاية الزمكانية، و مجاوزة، و ملك و استحقاق.

[1] ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 182.

[2] ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص99.

[3] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص194.

3 الربط بالاسم الموصول

الاسم الموصول هو ما يدل على معين بواسطة جملة تذكره بعده تسمى صلة. يقول(الغلاييني): «الاسم الموصول: ما يدل على معين بواسطة جملة تذكره بعده وتسمى هذه الجملة(صلة الموصول) ».[1]

والأسماء الموصولة قسمان خاصة ومشتركة:

- الخاصة: هي التي تفرد وتثنّى وتجمع وتذكر وتؤنث حسب مقتضى الكلام وهي: (الذي)، (اللذان)، و(اللذيْن)، و(الذين)، و(التي)،و(اللّتين)،و (اللواتي)، و(اللائي).
- المشتركة: هي:(مَنْ)، و(ما)، و(ذا)، و(أي)، و(ذو).

3.1 الذين

الذين هي للجمع المذكر المختص، وفي هذا يقول (ابن زيد):« الذين لجمع الذكور العقلاء ويكون في الرفع والنصب والجر بلفظ واحد بالياء»[2]، وهي مفرد (الذي) فـــ(الذي) للمفرد المذكر عاقلا كان أو غير عاقل. وفي هذا الجدول نورد بعض الأمثلة:

الاسم	رقم الآية	الآية
الذين	(04)	﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٤﴾
	(33)	وَلۡيَسۡتَعۡفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغۡنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ وَلَا تُكۡرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمۡ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا لِّتَبۡتَغُواْ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَمَن يُكۡرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٣٣

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تحقيق: على سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص124.

[2] ابن زيد العاتكي، الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، ص28.

(الذين) في الآية رقم(04):

عبّرت (الذين) في هذه الآية عن الجمع المذكر حيث خصص الذكور بالرمي والإناث هن من وقع عليهن فعل الرمي. فمن خلال السياق الذي تحمله الآية نلاحظ أن الذين هنا أفادت التخصيص.[1]

(الذي) في الآية رقم(33):

إن المراد بالشرّح والتفسير في هاته الآية هو الاسم الموصول (الذي) خلافا على على الاسم الموصول(الذين) الذي سبق وأن شرحناه في الآية السابقة.

فكان الاسم الموصول (الذي) في هاته الآية و(الذي) اقترن بالفعل آتاكم يحمل احتمالين فالاحتمال الأول: أن يكون وصفا لمال الله وذلك يعود لتقدير محذوف وهو الهاء في قول: آتاكموه. والاحتمال الثاني: أن يكون وصفا لاسم الجلالة، فيكون بهذا امتنانا وحثا على الامتثال بتذكير أنّه ولي النعمة[2].

إذا لم يكن الاسم الموصول (الذي) في هذه الآية ذات معنى واحد مستقر في الآية وإنما حملت معنيين يوضحهما السياق الذي جاءت به الآية.

3.2 اللاتي

اللاتي أو اللائي، لجمع الإناث عاقلا أم غيره، كما يجوز حذف الياء منهما وإبقاء الكسرة.[3] و(اللاتي) في هذه السورة لم ترد إلى مرة واحدة نوردها كما يلي:

الاسم	رقم الآية	الآية
اللاتي	60	﴿وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا فَلَيۡسَ عَلَيۡهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعۡنَ

[1] ينظر: الألوسي، روح المعاني، ص89.

[2] ينظر: الطاهر بن عاشور، ص221.

[3] ينظر: إبن زيد العاتكي، الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية ، ص28.

		ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ۖ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٦٠﴾

(اللاتي) في الآية رقم(60):

المقصود من قوله تعالى «القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا» العجائز اللاتي لا يطمعن في الزواج لكبرهن.[1] ومنه ف(اللاتي) هنا قامت بتحديد الجنس الذي وجّه له نص الآية، فالاسم الموصول (اللاتي) كان بمثابة صفة أضافت نوع من التخصيص.

لم تكن السورة لتشتمل على أكثر من ثلاثة أسماء موصولة: (الذي)، (الذين)، (اللاتي)، فكانت الأولى التخصيص للمفرد المذكر، والثانية للتخصيص الجمع المذكر، وأخيرة لتخصيص جمع المؤنث. فكلها ساهمت في بناء نص قرآني متناسق بآيات مترابطة لغويا ومعنويا.

[1] الألوسي، روح المعاني، ص 126.

4 الربط باسم الإشارة

اسم مبني وضع لمعين بواسطة إشارة حسية، إلاّ إذا كان يدل على المثنى المذكر أم أو المؤنث فإنّه بذلك يكون إعرابه إعراب المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء.[1]

وتنقسم أسماء الإشارة إلى ثلاثة أقسام:

- ما يشار به إلى المفرد:(هذا)، و(هذه)، و(ذلك)، و(تلك).
- ما يشار به إلى المثنى وهو معرب:(هذان)، و(هاتان) .
- ما يشار إلى الجمع:(هؤلاء)، و(أولئك).

4.1 أولئك

اسم إشارة وضع لجمع المذكر والمؤنث البعيدين والكاف هي للخطاب. ولقد طغى هذا الاسم في سورة النور بشكل كبير لهذا نورد بعض الأمثلة كما هي مبينة في الجدول:

الاسم	رقم الآية	الآية
أولئك	(13)	﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ١٣﴾
	(47)	﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧﴾
	(50)	﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٥٠﴾

[1] ينظر: محمود حسن مغالسة، النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1997، ص107.

(أولئك) في الآية رقم(13):

إنّ المتمعّن في قوله تعالى« فأولئك عند الله هم الكاذبون»، يجد أنّ هناك نوع من الحصر، أدى إلى نوع من المبالغة، وكأن كذبهم لقوته وشناعته لا يعد غيرهم من الكاذبين كاذبا، فكأنهم انحصرت فيهم ماهية الموصوفين بالكذب[1]

فاسم الإشارة(أولئك) أضفى نوع من التخصيص على فئة بعينها وتميزهم بهذه الصفة(صفة الرمي)، وكأنّهم بهذا يكونوا عبرة لغيرهم لكي لا يقعوا في نفس المعصية والخطيئة.

(أولئك) في الآية رقم(47):

إنّ الإشارة في قوله تعالى:« وما أولئك» تعود إلى « يقولون»، فهم بهذا يقولون مالا يعلمون، إذا الإشارة هنا إلى كذبهم ومنه إشارة إلى عدم إيمانهم.

فما يمكن قوله: إنّ الإشارة التي عبرت بها(أولئك)عملت على ربط الإشارة بالمشير إليه.أي بين(أولئك) و(يقولون).

(أولئك) في الآية رقم(50):

أولئك في هذه الآية جاءت بعد ثلاثة استفسارات، والمعنى، أنهم يخافون أن يحيف الرسول عليهم ويظلمهم، وليس الرسول بالذي يظلم بل هم الذين يظلمون أنفسهم، فمجيء (أولئك) بعد هذه الاستفسارات الثلاثة على سبيل الحصر المؤكد للفئة الظالمة التي كانت على سبيل المجاز لتأكيد هذا الظلم الذي كانوا يقيسون به على الناس على حسب ما يقيسون أنفسهم، ما أدى بهم إلى الظن بأهل الإنصاف على أنّهم ظالمون.

[1] ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص176.

4.2 هذا

هذا اسم يشار به إلى المفرد المذكر عاقلا كان أو غير عاقل[1] ، ومنه لم يكن هذا الاسم ليشغل مواضع عديدة في السورة إذ ذكر مرتين فقط وهو كالآتي:

الاسم	رقم الآية	الآية
(هذا	(12)	﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾
	(16)	﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾

(هذا) في الآية رقم(12):

«هذا إفك مبين»، تشريع لوجوب المبادرة بإنكار ما يسمعه المسلم من الطعن في المسلم بالقول كما ينكره بالظن وكذلك تغيير المنكر بالقلب واللسان.[2]

فالإشارة هنا تعود إلى الظن وربطت بين الظن والإفك، وكأننا نقول بهذا الإشارة ربطت بين السبب والنتيجة.

(هذا) في الآية رقم(16):

اسم الإشارة في هذه الآية عائد إلى الإفك بما يشتمل عليه من الاختلاف الذي يتحدث به المنافقون والضعفاء، الإشارة إلى ما هو حاضر في كل مجلس من مجالس سماع الإفك.[3]

فاسم الإشارة كان كفيل بالربط بين ما يعملون وما يقولون.

---

[1] ينظر: ابن زيد العاتكي، الفضة المضية فش شرح الشذرة الذهبية، ص21.

[2] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص175.

[3] المصدر نفسه، ص 180.

4.3 ذلك

اسم يشار به للمفرد البعيد وهو مكون من ذا ولام البعد وكاف الخطاب[1].وفي هذا الجدول نماذج لهذا الاسم:

الاسم	رقم الآية	الآية
ذلك	(03)	﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوۡ مُشۡرِكَةٗ وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوۡ مُشۡرِكٞۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣﴾
	(05)	﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥﴾
	(27)	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٢٧﴾

(ذلك) في الآية رقم(03):

إنّ اسم الإشارة(ذلك)في هذه الآية يرجع إلى حكم التحريم بحق جميع المسلمين لا البعض دون الآخر، ومنه فإنّ"(ذلك) أفادت حكم الجمع وربطت بين العمل والحكم.

(ذلك) في الآية رقم(05):

«من بعد ذلك» في تفسير (الطاهر بن عاشور):« من بعد ذلك»، أي بعد أن تحققت الأحكام الثلاثة فالحد قد فات على أنّه قد علم من استقراء الشريعة أنّ حدود الشرعية لا تسقطها توبة مقترف موجبها.[2]

إنّ(ذلك) في هذه الآية اقترنت بظرف زمان أخذت منه الزمان حيث(ذلك) كانت تعويضا وتجنبا بفعل التكرار ولا يخفَ أنّ ذلك كانت تعويضا عن فعل الرمي.

[1] ينظر: محمود حسني مغالسة ، النحو الشافي، ص106.

[2] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص160.

(ذلك) في الآية رقم(27):

ربطت ذلكم في قوله تعالى« ذلكم خير لكم لعلّكم تذكرون» فعل الاستئذان بالخير أي الاستئذان فيه خير ونفع، ومنه يمكننا القول: إن ذلكم الاستئذان خير لكم.

لم تتعدَ مشاركة اسم الإشارة في عملية الربط ثلاثة حروف فكان(أولئك) لجمع المذكر و المؤنث، وهذا للمفرد المذكر، و ذلك إشارة لمفرد بعيد.

فهاته الحروفه بالرغم من قلة ورودها، إلاّ أنّ مشاركتها لم تخلُ من المساهمة في عملية الترابط باعتبار الإشارة وسيلة من وسائل التناسق القرآني.

5 الربط بالاستثناء

الاستثناء هو إخراج ما بعد الأداة (إلاّ) أو إحدى الأدوات الأخرى. يقول (كاظم إبراهيم): «الاستثناء مصطلح أطلقه النحويون، وغيرهم على أحد أبواب النحو، وأرادوا به الاخراج الذي يقع بالأداة« إلاّ» أو ما جاء في معناها من الأدوات الأخرى، والمقصود بالإخراج هنا هو اخراج ما بعد الأداة« إلاّ» مما دخل الذي قبلها فيه».[1] ومعنى هذا أنّ الاستثناء هو اخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه.

وللاستثناء أدوات يتم بها اخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه وهذه الأدوات تنقسم إلى:

- ❖الحروف: (إلاّ).
- ❖ الأفعال:(حاشا)،و (خلا)، و(عدا).
- ❖الأسماء: (غير)، و(سوى).

5.1 إلاّ

من أشهر الحروف استخداما، وقد غلب استخدامه عليه، حتى أنّه اقترن الاستثناء بإلاّ، فهو من حروف المعاني المهملة ، ويحمل من المعاني ما له علاقة في الاستثناء.[2]

وما ينبغي لنا أن نشير عليه أنّ السورة(النور) لم تحتوِ على الاستثناء إلا بحرف الاستثناء «إلاّ». وفي هذا نورد بعض النماذج الذي اختيرت على سبيل المثال لا الحصر:

الحرف	رقم الآية	الآية
إلاّ	(03)	﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوۡ مُشۡرِكَةٗ وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوۡ مُشۡرِكٞۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٣﴾

[1] كاظم إبراهيم كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص21.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 56.

	(31)	﴿وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَاۖ وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّۖ وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوۡ ءَابَآئِهِنَّ أَوۡ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوۡ أَبۡنَآئِهِنَّ أَوۡ أَبۡنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوۡ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ إِخۡوَٰنِهِنَّ أَوۡ بَنِيٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوۡ نِسَآئِهِنَّ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ وَلَا يَضۡرِبۡنَ بِأَرۡجُلِهِنَّ لِيُعۡلَمَ مَا يُخۡفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٣١﴾
	(06)	﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٦﴾

(إلاّ) في الآية رقم(03):

الزاني في هذه الآية لا ينكح إلا زانية أو مشركة فهو تقبيح لأمر الزّاني أشد تقبيح ببيان أنّه بعد أن رضي بالزنا لا يليق به أن ينكح العفيفة المؤمنة.[1]

إنّ الاستثناء في هذه الآية أفاد حكم تحريم نكاح الزّاني من المسلمات العفيفات الطاهرات، فربطت (إلاّ) المستثنى منه الزاني بالمستثنى الزانية. ومن قول: لا ينكح وكأنّنا نقول: لا يليق به.

ونفس الشيء في الاستثناء مع الزانية.

(إلاّ) في الآية رقم(31):

جاء الاستثناء في هذه الآية ليحتل موقعين في الآية، فلم تشمل هذه الآية كل زينة المرأة من خلال الاستثناء الأول، بل استثني بعض ما ظهر منها حيث يشق ويستصعب عليها أن تخفيه كالوجه والكفين.

[1] ينظر: الألوسي، روح المعاني، ص84.

أمّا الاستثناء الثاني الذي جاء ليبين الأشخاص الذين يُستثنوا أن تبدي من زينتها أمامهم. ومنه إنّ الاستثناء في هذا الجزء كان جزءً من الأول، واشترك معه في أمر الزينة، فإذا كان الأول يشمل ما يباح به من إظهار الزينة، فإنّ الثاني جاء ليستثني الأشخاص الذين أباح لها الشرع أن تظهر زينتها أمامهم مما يشق عليها أن تخفيها لكثرة المخالطة بينهم، ومنه استثنت الآية اثني عشر مستثنى.

(إلاّ) في الآية رقم(06):

اقترن الاستثناء في هذه الآية نفي إثبات وجُعل الشهداء مجازا عن الحالفين وكأننا نقول بهذا: ولم يكن لهم حالفون إلاّ أنفسهم وهو غير مستقيم لأنّه يفيد أنّه إذا لم يكن للذين يرمون أزواجهم من يحلف لهم يحلفون لأنفسهم.[1]

إذن لقد كان الربط واضحا جليا في سورة النور وتجسد ذلك من خلال الشواهد الكثيرة لأدوات الربط فيها.

اقترن الاستثناء بالحرف إلاّ فهو الحرف الأكثر ورودا و استعمالا، و إن لم نقل هو الحرف الذي مثل هذه الوسيلة باعتبار خلو السورة من حروف أخرى تندرج ضمن هاته الوسيلة.

[1] ينظر: الألوسي، روح المعاني، ص107.

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات من خلال الدراسة النحوية لوسائل الربط وأدواته. وهذا ما دفعنا إلى التوصّل إلى عدة نتائج كان من أهمها:

- تأمّل المعاني التي جاءت بها وسائل الربط يساعد على فهم الآية، و يؤدّي إلى تفسيرها تفسيرا صحيحا، كما أنّ الاخفاق في تحديد معنى حرف من الحروف يجرّ إلى أخطاء في العقيدة أو في مسائل فقهية أو غيرها ممّا يستنبط من الآية.

- قد يحتمل الحرف أو الاسم الوارد في الآية وجوها كثيرة لا مرجّح لأحدهما على الآخر، فتحمل على تلك الأوجه أو بعضها.

- الربط هو الوصل وعلاقة الشيء بالآخر. ولقد تناوله مجموعة من الباحثين قدماء ومحدثين، و هو لا يعدو أن يكون تعلّق الكلام بعضه ببعض بواسطة مجموعة من الأدوات.

- يلتقي الربط النحوي والربط البلاغي في باب الوصل من حيث البلاغة، و بما يسمى العطف من النحو.

- يمكننا القول إنّ الربط أدى الوظيفة التي وضع من أجلها، حيث بات هو العلاقة التي لا تقوم الجملة إلاّ بها، ولا تستغني عنها مفردة في علاقتها بأخرى، فهو أمر محتوم يقتضيه الكلام ومكوّن أساس تقوم عليه الجملة.

- نجد أنّ العطف كان الوسيلة الطاغية في السورة، فكان الباب الأول والأساس في قرينة الربط، من خلال حروفه التسعة.

- كان الواو الحرف الأكثر ورودا في السورة سواءً من حيث وسيلة العطف، أو من حيث الوسائل الأخرى، حيث تحقق لنا أنّ الواو هي أم باب العطف.

- إنّ معاني حروف الجر قلّما تجد لها ضابطا يحتكم عنده المختلفون في تحديد المعنى. فاختلفت معانيها بين ظرفية، و استعلاء، و تبعيض، و إلصاق، وانتهاء الغاية الزمكانية، ومجاوزة، وملك واستحقاق.

- لم تكن السورة لتشتمل على أكثر من ثلاثة أسماء موصولة: الذي،و الذين،و اللاتي، فكانت الأولى تخصيص المفرد المذكر، والثانية لتخصيص الجمع المذكر، وثالثة لتخصيص جمع المؤنث. فكلها ساهمت في بناء نص قرآني متناسق بآيات مترابطة لغويا ومعنويا.

- لم تتعدَ مشاركة اسم الإشارة في عملية الربط ثلاثة حروف، فكان أولئك لجمع المذكر و المؤنث، وهذا للمفرد المذكر، و ذلك إشارة لمفرد بعيد. فهاته الحروفه بالرغم من قلة ورودها إلا أنّ مشاركتها لم تخل من المساهمة في عملية الترابط باعتبار الإشارة وسيلة من وسائل التناسق القرآني.

- اقترن الاستثناء بالحرف (إلاّ)، فهو الحرف الأكثر ورودا و استعمالا، وإن لم نقل هو الحرف الذي مثّل هذه الوسيلة باعتبار خلوّ السورة من حروف أخرى تندرج ضمن هاته الوسيلة.

وفي الأخير نسأل الله أن نكون قد وفّقنا ولو بجزء قليل، وأن نكون قد ساهمنا في خدمة كتابه الكريم.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

I. الكتب والمعاجم:

1. **أحمد جاسر عبد الله**، مهارات النحو والإعراب، دار حامد، عمان، الأردن، ط1، 2010.

2. **الأزهري**(خالد بن عبد الله بن أبي بكر ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ -2000م.

3. **الألوسي**(محمود شهاب الدين ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج18.

4. **الأنباري**(محمد بن القاسم ت328هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، (د.ت).

5. **أوس إبراهيم الشمسان**، حروف الجر ودلالاتها وعلاقاتها، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، السعودية.

6. **أبو بكر علي عبد العليم**، الموسوعة النحوية الصرفية الميسرة، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر.

7. **تمام حسان**، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكنب، القاهرة، مصر، 1413هـ -1993م.

8. اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

9. **جمعة عوض الخباص**، نظام الربط في النص العربي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، ط1، 1428هـ- 2008م.

10. **ابن جني**(أبو الفتح عثمان ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1985.

11. **جون ليونز**، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 1985.

12. **حسام البهنساوي**، قواعد الربط وأنظمته في العربية و نظريات الربط اللغوية الحديثة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

13. **الخليل بن أحمد الفراهيدي**،(**ت170هـ**) العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م.

14. **رضي الدين الاستراباذي**(**ت686هـ**) ،شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،(د.ت).

15. **الزمخشري**(أبو القاسم محمود بن عمر جار الله ت538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ-1998م، ج1.

16. الكشاف، تعليق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1430هـ -2009م.

17. المفصل في علم اللغة، تعليق: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط1، 1990

18. **ابن زيد العاتكي**، الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، تحقيق: هذاع سعد المرشد، السلسلة التراثية، الكويت، 2003.

19. **ابن السراج**(أبو بكر بن السري بن سهل النحوي ت 316هـ)،الأصول في النحو، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1985.

20. **السكاكي**(يوسف بن أبي بكر ت 626هـ)، مفتاح العلوم، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ - 1987م.

21. **سيبويه**(عمروبن عثمان بن قنبر ت180هـ)، الكتاب، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت).

22. **السيوطي**(جلال الدين ت911هـ)، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1418هـ -1998.

23. **شكر محمود عبد الله**، الفصل والوصل في القرآن الكريم، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2009.

24. **الطاهر بن عاشور**، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984.

25. **ابن طولون**، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ - 2002م.

26. **عبده الراجحي**، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط2، 1998.

27. **عبد القاهر الجرجاني**،(ت471 **هـ**) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3، 1992.

28. **القرطبي**(شمس الدين ت471هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخران، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ -2006م، ج:15.

29. **القزويني**(**أبو عبد الله بن زكرياء ت682هـ**)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985.

30. **كاظم إبراهيم كاظم**، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

31. **عبد اللطيف حماسة،** التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء للنشر، القاهرة، مصر، 1991.

32. **المالقي**(ضياء الدين أبو محمد عبد الله ت1248م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق:أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق،سوريا، 1975.

33. **المبرد**(أبو العباس محمد بن يزيد ت286هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ - 1979م.

34. **ابن مالك**(محمد بن عبد الله ت672هـ)، متن الألفية، تعليق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1427هـ - 2006م.

35. **محمد حسن عبد العزيز،** الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2003.

36. **محمود حسن مغالسة،** النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1997.

37. **محي الدين الدّرويش،** إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، المجلد الخامس، ج18.

38. **المرادي**(محمد بن خليل بن علي ت 1206هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1413 هـ -1992.

39. **مصطفى حميدة،** نظام الارتباط والربط، في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية للنشر، لونجمان، مصر، ط1، 1997.

40. **مصطفى الغلاييني،** جامع الدروس العربية، تحقيق: على سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

41. **ابن منظور**(محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ -1994م .

42. **نعوم تشومسكي**، اللغة والمسؤولية، ترجمة حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط2، 2005.

43. **ابن هشام الأنصاري**(أبو محمد عبد الله جمال الدين ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1411هـ- 1991م.

44. **ابن يعيش**(أبو البقاء يعيش بن علي ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422- 2001.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. **ليلى سهل**، الخطاب الشعري من منظور اللسانيات النصية ديوان "أغاني الحياة"لأبي القاسم الشابي أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية الآداب واللغات، بسكرة، الجزائر، 1432هـ - 1433، 2011-2012م.

الفهرس التحليلي

الموضوع الصفحة

مقدمة .....أ

الفصل الأول: في ماهية الربط 4

1. مفهوم الربط بين اللغة والاصطلاح..... 5

1.1 لغة..... 5

1.2 اصطلاحا..... 5

2 الربط بين القدامى والمحدثين 12

2.1 مواضع الربط عند القدامى 12

2.1.1 الخبر الجملة 12

2.1.2 النعت الجملة 14

2.1.3 جملة الحال 14

2.1.4 جملة الصلة 15

2.1.5 ضمير الفصل..... 16

2.1.6 الربط باسم الإشارة..... 16

2.1.7 الاشتغال..... 17

2.2 مواضع الربط في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة..... 17

3*علاقة الربط بالدرس اللغوي* 18

3.1 بين الربط والعطف:(الدرس النحوي) 18

3.2 الفصل والوصل: (في الدرس البلاغي) 20

3.3 البنية السطحية ونظرية الربط:(الدرس التوليدي التحويلي) 24

3.3.1 وظيفة الربط ومكانته بين القرائن اللفظية 26

4أنواع الربط والحاجة إليه 28

4.1 أنواع الربط ووسائل كل نوع 28

4.1.1 الربط المعنوي 28

4.1.2 الربط اللفظي 31

4.2 الحاجة إلى الربط 32

4.2.1 الجملة الفعلية (الفعل والفاعل) 33

4.2.2 الجملة الاسمية:(المبتدأ و الخبر) 35

4.2.3 الجملة الشرطية(الشرط والجزاء) 37

4.2.4 الجملة الظرفية 38

الفصل الثاني: تجليات الربط في سورة النور 40

1الربط بأدوات العطف 41

1.1 الواو 41

1.2 الفاء 49

1.3 أو 52
1.4 ثمّ..... 55
1.5 حتّى 57
1.6 لكن 58
1.7 بل 59
1.8 أم..... 60
2 الربط بحروف الجر 62
2.1 في 62
2.2 على 66
2.3 من..... 68
2.4 الباء..... 69
2.5 إلى..... 71
2.6 عن 72
2.7 اللام 73
3 الربط بالاسم الموصول..... 75
3.1 الذين 75
3.2 اللاتي 76

4 الربط باسم الإشارة 78
4.1 أولئك 78
4.2 هذا 80
4.3 ذلك 81
5 الربط بالاستثناء 83
5.1 إلاّ 83
الخاتمة 86
قائمة المصادر والمراجع 89
الفهرس التحليلي 95